

الزواج السري

ظاهرة الزواج العرفي
أسبابه و الآثار المترتبة عليه

نادية منصور



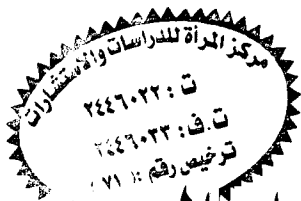
للنشر
والتوزيع

فلا

25

ن

٩٥٤١
م ن ر



الزواج السري

ظاهرة الزواج العرفي
أسبابه والآثار المترتبة عليه

نادية منصور

الناشر
للنشر
والتوزيع



اسم الكتاب : الزواج السرى
إعداد : نادى منصور
الناشر : هلا للنشر والتوزيع
6 شارع الدكتور حجازى الصحفيين - الجيزة
تليفون : 3041421 فاكس : 3449139
البريد الإلكتروني : www.halapublishing.com
hala@halapublishing.com
رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٩٩٠٧
الترقيم الدولى : 977-356-121-6
تصميم الغلاف : هانى الأشقر
طباعة : هلا للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى
1425 هـ - 2006 م
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

إهداء

إلى نور العيون..
أميرة وعمرو
أهديكما هذا الكتاب.

تقديم

الزواج العرفى من أخطر التحديات التى تواجه الشباب وتهدد سلامة المجتمع ، وإذا كان من الصعب إطلاق كلمة (ظاهرة) على هذا الموضوع ، إلا أنه لا نستطيع إغفال جوانب خطورته لأن نسبة حدوثه بين الشباب تمثل نسبة كبيرة لا يستهان بها .

ولا نبالغ إذا اعتبرنا الزواج العرفى لا يقل خطورة عن الإدمان ، وانه فى الحالتين يمثل سلوكيات غير طبيعية من أشخاص توصف تصرفاتهم بأنها سلوكيات غير سوية تتنافى مع الأعراف والتقاليد ، ونظرا لخطورة هذا الموضوع فقد طرح نفسه على وسائل الإعلام ، وتناولته عدة صحف ومجلات عاجلت بموضوعية أبعاد المشكلة : أسبابها والنتائج المترتبة عليها مع عرض تجارب لمتزوجين عرفيا من الشباب والفتيات . كما تناولته الدراما التليفزيونية فى بعض أعمالها .

ولم يقتصر الأمر على هذا بل كان الزواج العرفى على مائدة البحث العلمى والاكاديمى وتم دراسة الموضوع دراسة علمية وافية فى محاولة للوصول إلى حلول واقعية للمشكلة .

وإذا كنا نلوم الشباب الذين تورطوا وتزوجوا عرفيا فإننا فى الوقت ذاته لانضعهم وحدهم فى قفص الإتهام بل يشاركهم المسئولية البيت والمؤسسات التعليمية التربوية ووسائل الإعلام ..

وعند تناول قضية الزواج العرفى بالدراسة يتم فى الغالب معالجتها من وجهة نظر نفسية حيث يتناولها علماء النفس بالتحليل ، كما يناقشها علماء الاجتماع بوصفها قضية ترتبط بالمجتمع فتؤثر فيه ويتأثر بها باعتبار أن المجتمع ماهو إلا مجموعة الأسر .

ولأن الزواج عموما مرتبط بالتشريع ، والزواج العرفى على وجه الخصوص مثار جدل ورفض لذلك لا يمكن إغفال رأى رجال الدين فيه ، كما يترتب على هذا الزواج آثار عديدة على مستوى الأفراد والمجتمع نلقى عليها الضوء من الوجة القانونية .

وأخيرا نحن لانعقد محاكمة لهؤلاء الشباب والفتيات . . والفتيات بالذات لأنهن ضحايا أولا وأخيرا رغم خطأهن لكن أردنا فى هذا الكتاب أن نتناول الموضوع بالتحليل والوصف دون إصدار أحكام أو آراء . . فقط نقول لكل فتاة خاضت تجربة الزواج العرفى ها هى أحلامك التى طالما انتظرتيها طويلا . . فارس الأحلام والعش السعيد الذى تظللله السعادة الزوجية ، لقد أوضحنا لك مغزى الزواج كما شرعه الله وأراده لعباده ، وماهى حقوق وواجبات كل طرف ، فهل يا ترى تحققت أحلامك بهذ الزواج ؟ ونلت حقوقك ، وقام شريك حياتك بمسئوليته تجاهك ؟ وهل أعد لك بيتا ؟ هل تحققت لك السعادة والطمأنينة والإستقرار أم انك أصبحت كالنعامة التى تدفن رأسها فى التراب خجلا من مواجهة الأهل والناس والمجتمع كله ، وشعرت بالندم لكن بعد فوات الأوان !

الفصل الأول
حقيقة الزواج والهدف منه

حقيقة الزواج والهدف منه

الزواج شركة بين طرفين تتكون على أساسها الأسرة ، وهذه الشركة عقد تأسيسها هو عقد الزواج الذى سنته الشرائع السماوية ، وشرعه الله من أجل بقاء الإنسان وتعمير الأرض .

ففى الزواج يجد كل من الزوجين الأنىس بصاحبه فى ظل أسرة حيث يسود الحب والود والتفاهم ، ويعمل كل طرف على راحة الآخر وإسعاده ، يتحمل مصاعب الحياة ويعينه عليها ، والرجل بالنسبة للمرأة هو الأمان والحماية ، والمرأة التى بلا زوج مهما بلغ غناها أو مركزها الأدبى فإنها تشعر بأنها مطمع للرجال ، وأنها لا تجد من يحميها أو تسكن إليه ، والمرأة بالنسبة للرجل هى السكن والإستقرار والسعادة التى توفرها له فى البيت بعد عودته من عناء يوم عمل شاق .

وقد صدق المولى عز وجل حين قال فى كتابه العزيز :

﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ﴾ (سورة الروم آية ٢١) .

وكما أن الرجل بحاجة إلى المرأة لتقوم بشئونه ويأوى إليها ، فالمرأة أيضا بحاجة إلى الرجل لتعيش بجانبه ، والزواج فيه مصالح شتى منها غض البصر وإحصان الفرج وتكثير النسل .

ونظام الأسرة فى الإسلام متكامل لأنه من صنع الخالق سبحانه وتعالى ، ولكى نفهم نظام الأسرة علينا أن ننظر إلى الأسرة نفسها ليس

فقط باعتبارها نواة المجتمع وحجر الأساس فيه ولكن باعتبارها الوعاء الذى يلتقى فيه الإنسان الرجل بالإنسان المرأة فيتحقق من التقائهما نشوء أناس آخرين .

فالأصل فى الجنس البشرى هو وحدة المنشأ ثم التزاوج ثم الإنتشار فالتعارف فعمارة الأرض .

الأسرة أبوة وأمومة وبنوة ، وحث الإسلام على تكوين الأسرة ودعا إلى أن يعيش الناس فى ظلالتها ، فهى الصورة الطبيعية للحياة المستقيمة التى تلبى رغائب الإنسان وتفى بحاجاته .

والفتاة تترك أسرتها وأنصارها من أجل الزواج ، فهى تكون واثقة بأن صلتها به ستكون أقوى من كل صلة وعيشتها معه أنها من كل عيشة وهذا ميثاق فطرى من أغلظ الموثيق

وقد قصد الله من نظام الأسرة :-

* تنظيم الطاقة الجنسية من أجل التناسل والتوالد بغرض استمرار الجنس البشرى ، والزواج أداة والأسرة وعاء شرعى مستقر لهذه الغاية .

* الإنجاب وقد وصف القرآن الكريم البنين بأنهم أحد عنصرين هما زينة الحياة الدنيا وبهجتها (المال والبنون) .

* المشاركة فى اعباء الحياة .

وعقد الزواج عقد مؤبد أى أنه ليس موقوتا بأجل ينتهى عنده ، أى أن طابع الأسرة هو الإستمرار وهدفها هو الإستقرار والسكن ، والحياة تصبح مستحيلة بدون هذا الإستقرار .

* تربية الأجيال الجديدة

فالأسرة القوية تتحقق بأب وأم وابناء يتم تربيتهم التربية الصالحة وعلى الأسرة قسط كبير من واجبات التربية الخلقية والوجدانية والدينية فى جميع المراحل .

ولكى تكون أسرة ذات بناء سليم فإن الخطوة الأولى هى :-

حسن الاختيار

تبدأ مرحلة تكوين الأسرة فى اللحظة التى يشعر فيها الشاب بحاجته إلى زوجة تشاركه حياته وتحمل معه اعباءها ويبدأ فى اختيار من هى أصلىح له وهى خطوة هامة من خطوات التكوين وعليها يتوقف نجاح الأسرة فى مهامها أو فشلها ، وقد أوصى الإسلام بأن يختار كل من الزوجين شريك حياته على أسس قوية لا تزول وهى الدين والخلق ، وأما غير ذلك من مال أو جمال أو نسب فهو زائل ، فالمال غاد ورائح والجمال مبعث الشك والريبة ، والنسب لا فخر فيه لأن الفخر الحقيقى يكون بالعمل .

والإسلام لا ينظر للزواج بقصد إشباع الغريزة وتلبيتها بل ان له وظائف كثيرة ومعانى أقرب للعبادة منها تهذيب الاخلاق وتحمل معاشرة الغير .

وتختار الفتاة شريك حياتها الذى تتوافر فيه صفات إنسانية فاضلة كالأخلاق والرجولة والاستقامة وطهارة النفس والضمير والسيرة الحسنة والصدق .

ولأن آثار الزواج تتعدى الزوجين إلى الأسرة والمجتمع فقد شرع الإسلام

أهمية وجود ولى للزوجة وهو هنا قائد بصير ناصح لا يعنيه إلا أن يكون الزوج صالحاً وفي هذا حماية للفتاة .

وقد أوجب الإسلام الإشهاد حين الزواج والغاية منه إشهار الزواج وإعلانه بين الناس .

والسؤال الآن : هل يجوز للفتاة أن تزوج نفسها إنطلاقاً من أن ذلك حق من حقوقها مادام الشرع أوجب رضاها عن الزواج؟

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة فقال قلة منهم : إن لها أن تزوج نفسها بمعنى أن تتولى طرف العقد بنفسها على من تريد طالما كانت حرة بالغه عاقله .

لكن الأغلبية منهم المالكية والشافعية والحنابلة قالوا : لا يجوز لها ذلك ولا بد من وجود ولى يتولى أمر زواجها ، واستدلوا بما روى عن عروة عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت : قال النبى صلى الله عليه وسلم (أبما امرأة نكحت من غير إذن مواليها فنكاحها باطل) . . ولحديث أبى هريرة عند ابن ماجه والدارقطنى والبيهقى (لا تزوج المرأة نفسها فإن الزانية هى التى تزوج نفسها) ، وذلك لأنها غير مأمونة ومن السهل خداعها .

وتزويج الفتاة نفسها دون علم أسرتها يتنافى مع صفة الحياء التى من المفترض أن تتصف بها .

حقوق وواجبات الزوج والزوجة

قبل الحديث عن الحقوق والواجبات لابد من تناول مفهوم الزواج لأن

الكثيرين يتعاملون مع هذا الموضوع بشكل يدل على عدم فهمهم وإدراكهم له ، فالزواج سنه دينية ومأرب نفسى وضرورة إجتماعية يتوقف عليها بقاء النوع ، وحين يهمل الناس هذه السنه فإن الذى ينبجم عن هذا الإهمال أمور كبيرة الخطر منها الإنحراف الخلقى والسلوك الشاذ وشيوع الجريمة واضطراب الأمن فى المجتمع حين يطلق البعض الآخر العنان لغرائزه .

وإذا كانت الأسرة دعامة الأمة فإن الزواج عماد الأسرة به تنشأ وتتكون وفى مهاده تحبو وتتطور ومن غذائه الروحى والمادى تنمو وتتهذب ومن دوحته الباسقة تتفتح براعم سلالة جديدة من البنين والبنات .

هذا هو مفهوم الزواج ضمنيا . . وفى اللغة الزواج يعنى الاقتران والاختلاط والازدواج والتماثل والتناظر ، ويعنى أيضا النكاح فيقال تزوج فى بنى فلان أى نكح فيهم .

ولكى يتم الزواج لابد من وجود عقد . . ولم يحظ عقد من العقود الشرعية بمثل ما حظى به عقد الزواج نظرا لقدسيته وغايته الشريفة ، فهو عقد يختلف عن سائر العقود ، عقد وثيق وميثاق غليظ بين الزوجين يرتبطان به ارتباطا وثيقا مدى الحياة ، لذا وصفه الله تعالى بأنه ميثاق غليظ حيث قال عز وجل : ﴿ وإن أردتم إستبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا ، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم على بعض وأخذ منكم ميثاقا غليظا ﴾ (سورة النساء آية ٢٠-٢١) .

فهذا العقد يتعلق بذات الإنسان وكيان المجتمع وبناء الاسرة ، وبهذا

العقد تنشأ الروابط بين الأسر بالمصاهرة والتوالد وتتوثق الصلات ، وبالعقد يحفظ الإنسان شرفه ونسبه .

إذن الزواج كما شرعه الله فيه إشهار وولى وشهود وعقد موثق ومهر وصداق وحقوق وواجبات للطرفين .

ومن حقوق الزوج طاعة الزوجة له وأن تكون أمينة فى نفسها وفى ماله ، وللزوج حق النصح والتوجيه ، وإذا انحرف الزوج فللزوجة اللجوء إلى القضاء . . إذن كل حق فى الأسرة يقابله واجب ، وقد أوجب الشرع حسن المعاملة بين الزوجين .

ومن حقوق الزوجة أن يتولى الزوج النفقة وتوفير المسكن المناسب لها ، والنفقة على الزوجة واجبة فى الكتاب والسنة النبوية ، والمسكن المستقل شرط أساسى للزواج لكى تستقل الزوجة بزوجها وتستتر عن أعين الناس ، ومسكنها سلامة لها وأمان لعشرتها .

التكافؤ بين الزوجين

ونقصد بها المساواة فى عدة أمور بين الزوجين مما يساعد على التقارب والإستقرار ولكن ليس معنى ذلك أن الزوجين لابد أن يكونا على درجة سواء من الغنى والجاه والعلم ، ولكن المقصود وجود تقارب يساعد على وجود لغة مشتركة يتفاهم بها الطرفان حتى يتحقق الإستقرار . . فعلى سبيل المثال الزوج المسن تكون له اهتمامات لا تتلاقى مع اهتمامات زوجة شابه تصغره بربع قرن .

إذن الكفاءة فى الزواج تتم على أساس الإرتباط الدائم ، ولا بد للزيجة الصالحة من التوافق فى الطبع والتلاؤم والتشابه فى المركز الإجتماعى والتقارب فى المستوى الثقافى حتى يضمن الزوجان حياة مستقرة هادئة يسودها الود والإخلاص ، ويكون قوامها الإحترام والتقدير ، والكفاءة تضمن عدم وجود فجوة فى العلاقة بين الزوجين تجعلهما يشعران بالغرابة وتأجج الخلافات بينهما فتتحول السعادة إلى منغصات تدمر الحياة الزوجية وتحولها إلى جحيم لا يطاق .

هذا هو الزواج الشرعى الرسمى كما سنه الخالق ، وكما ألفه البشر على مر الأجيال .

وفى الفصل التالى نتناول الزواج العرفى ماله وماعليه والفرق بينه وبين الزواج الرسمى الموثق شكلا ومضمونا .



الفصل الثاني

الزواج العرفي

الزواج العرفى

تسمية (الزواج العرفى) لم ترد فى الشرع أو القانون ، وإنما هى تسمية أطلقها الناس وتداولوها ، وقد انتشرت فى العقود الثلاثة الأخيرة ، ويشكل هذا الزواج كارثة أخلاقية واجتماعية تترك أثارا خطيرة ليس على المتزوجين بهذه الطريقة فقط بل على المجتمع كله .

وحيثما نجد هذه الظاهرة موجودة بين طلاب المدارس الإعدادية والثانوية والمرحلة الجامعية فإن ناقوس الخطر لابد أن يدق ينبه الجميع إلى أن الأجيال القادمة فى خطر فالزواج العرفى يعنى تأسيس حياة زوجية على رمال ناعمة ووعود كاذبة وبيت إن وجد فهو من الزجاج الهش يتحطم مع أول ريح تعصف به أو أول طوبه تقذف عليه .

ولعلنا نجد فى الطيور عظة حينما تتدبر أمرها عند بناء عشها وتختار الأغصان القوية فى أفرع الأشجار لتقيم عليها عشها الآمن مبتعدة عن الأغصان الضعيفة التى يمكن أن تطوح بها الرياح .

الزواج العرفى صفقة خاسرة قد يخسر فيها الرجل وهذا نادر الحدوث ، وغالبا ما تخسر الفتاة الزوجة .

الزواج العرفى هو أحد أشكال الزواج غير الرسمى مثل زواج الهبه والزواج المؤقت والزواج المحلل وزواج المتعه ، وبتعبير آخر الزواج العرفى هو الزواج غير الموثق الذى يتم بإيجاب وقبول بين الطرفين الزوج والزوجة من خلال ورقة عرفية لاتتم على يد مأذون ولا يتم توثيقها وتسجيلها فى الشهر العقارى .

ويوقع على هذه الورقة العرفية الشاب والفتاة فى الغالب دون حضور شهود ، وأحيانا فى حضور شهود مع عدم إعلان وإشهار هذا الزواج ، إذ غالبا ما يتم فى سرية تامة .

يدافع البعض عن هذا الزواج بأنه كان يتم فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لكن الرد على هذا أن الزواج كان يتم فى حضور الزوج وولى الزوجة وحضور شاهدين يوقعان على عقد الزواج ، ويتم إشهاره وإعلانه بين الناس ، إذن ركن الإشهار موجود وما ينقصه فقط هو التوثيق وذلك لأن مسألة التوثيق لم تكن معروفة أيام الصحابة .

لكن الزواج العرفى بصورته الشرعية التى ذكرها علماء الشرع غير متوافر فى المجتمع لأن الشائع أن يتم الزواج العرفى فى السر بعيدا عن الأسرة والمجتمع دون إعلانه وإشهاره وعدم حضور الولى للزوجة مباشرة العقد مما يشكك فى شرعية هذا الزواج الذى يفتقد إلى :-

أولا :-

حضور الولى للزوجة

ويرى الفقهاء أنه ركن أساسى من أركان عقد الزواج ولا يصح عندهم أن تزوج الفتاة نفسها ولا يصبح العقد صحيحا إذا زوجت نفسها ، واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة النبوية كما فى قوله تعالى فى سورة النساء (الآية ١٢٥) ﴿فانكحوهن بإذن أهلهن﴾ وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا نكاح إلا بولى) .

ثانياً :-

الشهود

من شروط صحة عقد الزواج وجود شاهدين يشهدان على عقد تتحدد فيه الحقوق والواجبات ، ويوصف الشهود بشاهدى العدل أى من أصحاب الخلق المستقيم .

ثالثاً :-

الإشهار

وهذا الركن غير موجود فى الزواج العرفى الذى يتم فى سرية بعيدا عن أعين الناس والمجتمع ويتنافى مع ما شرعه الشارع من ذبوع الزواج وفق التقاليد المتعارف عليها فى المجتمع ، وقد اعتبر الإمام مالك الإعلان والإشهار ركنا من أركان عقد الزواج ، واعتبره بقية الائمة شرطا من شروط صحته .

والإشهار فى الزواج الرسمى وفقا للتقاليد يتم بإقامة حفل عرس يحضره الأهل والأقارب والأصدقاء ، ويباهى أهل العروس بهذا الزواج ، أما فى الزواج العرفى فالزواج يتم فى الكتمان .

إذن ركنا الشهود والإعلان مفترقان .

نأتى إلى موضوع التوثيق فى عقد الزواج .

ترجع قيمة توثيق عقد الزواج وتسجيله رسميا لما يحمله من حفظ لحقوق الزوجة الشرعية وفقا للفقرة الرابعة من المادة (٩٩) من اللائحة

الشرعية الصادرة سنة ١٩٣١ والخاصة بضرورة إثبات الزواج بوثيقة رسمية تحمي الزوجة عندما تلجأ للقضاء للمطالبة بأى حق من حقوقها الناشئة من العلاقة الزوجية .

وللتوثيق قيمة كبيرة ، وعدم وجوده فى الزواج العرفى يترتب عليه ضياع حقوق الزوجة ، ونشوء مشاكل ترتبط بالنسب والاعتراف بالابناء إن وجدوا ومسائل الميراث ، لأنه فى بعض الأحيان قد ينكر الزوج أمر زواجه عرفيا ويخفى الورقة ويلجأ إلى التحايل ، وبالتالي تجرد الزوجة نفسها فى مأزق كبير ، وهذا مادفع دار الإفتاء المصرية إلى إصدار فتوى بحرمة الزواج العرفى والذي يفتقد لعنصر التوثيق .

إذن لكى يكون عقد الزواج العرفى صحيحا لا بد أن تتوافر فيه أركان وشروط الزواج الشرعى مع أهمية التوثيق .

والسؤال الجوهرى فى الموضوع : ماهو الهدف من الزواج ؟ وبمعنى آخر ماذا يرى الشباب فى الزواج ؟ وماهو الهدف منه ؟ هل هو لإشباع شهوة ورغبة ؟ أم لتكوين أسرة وحياة مستقرة دائمة ؟

لا أعتقد أن الزواج العرفى يحقق مفهوم الأسرة ، فقد شرع الله الزواج لتحقيق أهداف اجتماعية وإقامة حياة آمنة بين الزوجين قائمة على السكنية والمودة وبالتالي فالزواج العرفى هدفه المتعة والمتعة المؤقتة لبعض الوقت .

وقد صدقت المقولة : (إذا أردتم أن تهدموا الشرق فعليكم بثلاث هدم الدين والأسرة ونظام التعليم) .

والزواج العرفى يحقق الهدم الأسرى ، وشتان ما بين الزواج الشرعى
والعرفى :

فالزواج مودة ورحمة وحنان وحرص كل من الزوجين على الآخر
حرصه على ذاته ، يسعى لزيادة الود ، ويغفر له هفواته ويبرر له تقصيره
وينظر له دائما بعين الرضا ويتبارى فى إسعاده ولا يطيق فراقه .

الزواج رحمة فيما بين الزوجين فينظر كلاهما للآخر على أنه شريك لا
تابع ، يرحم ضعفه ، ويقدر عجزه ، ولا يكلفه ما لا يطيق ، ويعامله كإنسان
بعدالة بل بما فوق العدالة وهى الرحمة حتى لو اختلفت وجهات النظر
يكون دائما منظار الرحمة هو الطابع للتعامل دون إجهاد أو إرهاق لطرف
على حساب طرف .

فالزوج يرحم الزوجة ويشعر بها ، ويقدر ظروفها ، ويشاركها أفراحها
وأحزانها وهمومها وأحلامها ، تلك هى الرجولة وهذا ما دعا له رسول الله
صلى الله عليه وسلم .

والزوجة أيضا تحترم زوجها وتتعاون معه وتتدبر أمر أسرتها وفق
الإمكانيات المتاحة ولا تكلف زوجها ما لا طاقة له به من مطالب كبيرة قد
تضطره للاستدانة .

لا يعتبر الزواج العرفى زواجا وذلك لانتفاء الوحدة النفسية والتلاقى
الروحي والتطابق الوجدانى .

والزواج العرفى استكانة لا سكن ولا سكينه ، جفاء لا ود .. وحشة
لا انس .

الزواج العرفى ابتزاز .

الزواج الشرعى نضج وحسن اختيار وتحمل مسئولية ، ومعرفة الحقوق والواجبات .

أما الزواج العرفى فهو دلالة على فقدان الأهلية وعدم النضج وعدم تحمل المسئولية ، وإنكار للحقوق ، وتجاهل للواجبات ، وضعف للإرادة ، وتسرع فى القرارات الحياتية (قرار الزواج هو أصعب وأهم قرار يتخذه الإنسان فى حياته) وحينما يتخذ هذا القرار بدون وعى فهذا يدل على اضطراب التفكير ونقص الوعى .

والزواج العرفى يدل على عدم النضج . . فالنضوج بلوغ للاكتمال ، وليس الاكتمال فى النواحي البيولوجية فقط بل الوجدانية الإجتماعية الإقتصادية .

والشباب الذى يتزوج عرفيا لديه قصور فى التفكير لأن هناك آلاف الشباب غيره يعيشون نفس ظروفه وظروف المجتمع ومع ذلك لم يضعفوا ولم يستسلموا وصمدوا وكافحوا وبحثوا عن عمل وصبروا حتى اختاروا الطريق الصحيح .

أما المتزوج عرفيا فهو يبحث عن شماعه يبرر بها تصرفه الأهوج ، ويأبى أن يتحمل مسئولياته فى الحياة مثل غيره من الشباب ، ولو سأل نفسه : هل يقبل أن تتزوج شقيقته بورقة عرفيه فى السر أو أن يغرر بها شاب ؟ لو فكر فى هذا السؤال جيدا ما وافق على الإقدام على هذا الزواج . . إذ ما لاقبله على نفسه فكيف يقبل به لغيره .

وقد صدق قول الشاعر :

إذا الإيمان ضاع فلا أمان
وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت
والعلم إن لم تكتنفه شمائل
ولا ديناً لمن لم يحصى ديناً
فإنهموا ذهب أخلاتهم ذهبوا
تعلية كان مطية الإخفاق

من دوافع الزواج العرفي اختلال البناء القيمي . . والدين والقيم صمام الأمان من الزلل بهما تنمو وتزدهر الضمائر وتقوى المراقبة الذاتية ، وتحترم حدود التشريع سرا قبل العلن ، وتوجه السلوك نحو الطريق السوي ، وتجعل للعقل الحكم والتحكم ، تقوى النفس المطمئنة بتوظيفها للنفس اللوامة ، فتعجز النفس الأمانة بالسوء وتستسلم ، ويصير الإنسان سيد شهوته وتكون السيادة لخير ما كرم الله به الإنسان ، ويوظف العقل القلب والفؤاد لترقيق المشاعر وتهذيب الطباع ، فتتحكم القوى الفوقية فى الإنسان فى القوى التحتية (الشهوة) فينحى الانسان نحو الكمال البشرى ، ويسمو البناء القيمي للفرد فترتفع قيمة التدين ، قيمة الزواج والعلاقات الزوجية ، قيمة الأبوة والأمومة والبنوة وقيمة المرأة والشرف والعرض وقيمة الإنسان ، وساعتها تصبح هذه القيم سياجا ضد الانحراف وتباشر دورها التشريعى - التوجيهى - الرقابى - الجزائى وإذا ما دعمت هذه القيم بممارسة واعية واداء للعبادات زاد توحيدها مع الوجدان والجسد ، وقامت بفرض (الحراسة الأخلاقية) على سلوك البشر لمنع إرتكاب المحرمات .

ولاشك أن من أهم الدوافع المتعلقة باختلال البناء القيمي :

* التحلل .

- * الإنحلال الأخلاقي .
- * العبث بالمعايير والقيم .
- * ضعف الوازع الديني .
- * طغيان القيم المادية .
- * الفهم الخاطيء لأأمور الدين .



أسباب انتشار الزواج السرى العرفى

فقدان تماسك الأسرة وانشغال الأب والأم بالعمل خارج البيت وعدم اهتمامهما بالأبناء وتركهم للإعلام والفضائيات ولأصدقاء السوء لتشكيل ثقافتهم الزوجية ، إذن الأسرة لاتقوم بدورها التربوى تجاه الأبناء مما يؤثر فى انحرافهم السلوكى لأنه لاتوجد أسرة سوية يلجأ أبناؤها للزواج العرفى .

وقد تكون هناك مشاكل أسرية بين الوالدين تؤدى لوجود تناقضات وتفكك أسرى يدفع ضريته الأبناء الذين يهربون من الأسرة ، ويبحثون عن ضالتهم خارجها فى أشكال عدة من الإنحراف .

قد تمتح الأسرة الأبناء حرية زائدة تصل على حد التحرر تدفع ثمنه الفتيات بالذات .

الظروف الإقتصادية والمادية التى تحول دون إقامة زواج شرعى وتوفير متطلباته من مهر وشقة وأثاث ، والمغالاة فى المهور مما يدفع الشباب للتغريب بفتاة والزواج بها عرفيا لقاء المهر الشرعى وفقا لمذهب أبى حنيفة خمسة وعشرون قرشا .

ويحدث هذا بين طلاب الجامعات وفى هذا تفريط شديد فى حق الفتاة واستهانته بقديسية العلاقة الزوجية .

البطالة : -

يتخرج الشاب ولا يجد عملا فى الوقت الذى يرغب فيه فى الزواج وتعيش الفتاة نفس الظروف ، وحتى إذا عثر على عمل فإن المرتبات

ضعيفة لاتفى بمتطلبات الزواج فيجد أمامه الحل السهل الذى يعفيه من مسئوليات الزواج الرسمى وهذا الحل هو الزواج العرفى .

يوجد شكل آخر من أشكال الزواج العرفى للزوجة التى توفى عنها زوجها وينقطع معاشها إذا تزوجت وترغب فى الزواج وفى نفس الوقت الإحتفاظ بالمعاش ، وتتفق مع الزوج الجديد على الزواج العرفى وتجد أن من مصلحتها كتمان هذا الزواج للإستمرار فى صرف المعاش .

إنتشار الشقاق المفروشة :-

تساعد على تسهيل أمر الزواج العرفى خاصة بين الشباب القادرين .

أسباب إجتماعية أخرى :-

يلجأ بعض الرجال كبار السن من أصحاب المراكز المرموقة للزواج العرفى هروبا من مشاكل إجتماعية أو عدم الشعور بالراحة والرضا من الزيجة الأولى أو إرضاء لنزوة فيتزوج من فتاة وقد تكون مرءوسة له ويتعلل بالخوف على مركزه أو حرصا على إستقرار بيته وأسرته فيتزوج عرفيا فى السر دون علم زوجته وأولاده ، ومن يفعل ذلك ينسى أنه لاشيء يبقى سرا على الدوام وما يفعله فى السر اليوم سينكشف أمره بالعلانية إن عاجلا أو أجلا .

من أسباب انتشار الزواج العرفى أيضا الجهل بأثاره وعدم إدراك خطورته وخاصة أن الشباب يكونوا مغيبين أمام نداء الغريزة وتتسم سلوكياتهم بالرعونة .

الحرية والإختلاط بين الجنسين فى المدرسة والجامعة والنادى وعدم وجود انضباط ورقابة ، هذا الإختلاط الذى يراه البعض مظهرا من مظاهر الحضارة المدنية ، ولأن سن الشباب فى المرحلة الجامعية سن حرجه فهنا مكنم الخطورة حيث الغريزة الجنسية للطرفين مع غياب الدور التربوى للمدرسة والجامعة نتيجة زيادة أعداد الطلاب ، فقد كانت المؤسسة التعليمية دورها لا يقتصر على التعليم بل دور تربوى سلوكى رقابى على الطالب وكان هناك تواصل بين البيت والمدرسة تطلع فيه المدرسة ولى الأمر أولا بأول عن سلوكيات ابنه ، اختفت هذه الصورة فى ظل تكدس الفصول الدراسية وانتشار الدروس الخصوصية ، وأصبحت العملية التعليمية يشوبها الهدف المادى التجارى .

ملابس غير لائقة للفتيات :-

تتحمل طالبات الجامعة دورا كبيرا مع أسرهن فى مسئولية الزواج العرفى بسبب الملابس الخليعة المستفزه والمثيرة للجنس ، وتخرج الفتاة إلى الجامعه فى زى يكشف أكثر مما يستر وقد تحولت الجامعة بفضل هذه الفئة من الفتيات إلى كرنفال ازياء أو تنافس لعروض ازياء غير محتشمة .

مسئولية وسائل الإعلام :-

تلعب وسائل الإعلام دورا خطيرا فى انتشار موضوع الزواج العرفى مع انتشار الفضائيات والفيديو كليب وما يحويه من عرى وإثارة والعزف على الغرائز . هذه الفضائيات تقدم مضمونا هابطا لا يتفق مع عاداتنا وتقاليدنا

ولا يتمشى مع قيمنا وأخلاقياتنا وهو غزو ثقافى الهدف منه القضاء على هويتنا تحت دعاوى التحضر .

لقد تضافرت عوامل عديدة للتأثير فى الثقافة والهوية تحت شعار العولمة التى من مظاهرها سرعة انتشار المعلومات وازالة الحدود بين الدول وانتشار الفضائيات التى جعلت العالم كله عبارة عن قرية كونية واحدة ، وكان من تأثير ذلك الغزو الثقافى الفكرى للمجتمع وفرض الثقافة الأجنبية على المجتمع واحتلالها مركزا متقدما محل الثقافة الأصلية ووجود نوع من الإنبهار بكل ما هو أجنبى على المستوى الإقتصادى والفكرى والشعور بالتبعية والرغبة فى التقليد .

والمعروف أن العولمة هى نتاج عصر المدنية والتقنية الحديثة وهى أحد أساليب الغرب للسيطرة على مقدرات الشعوب وتوجيهها الوجهة التى يريدونها بما يخدم مصالحه الذاتية ، وتتلقف الدول النامية كل ما يأتى من الغرب من أفكار وعادات ، لكن هذا لاينفى وجود جوانب إيجابية للعولمة يمكن الإستفادة منها على المستوى الإقتصادى والمعلوماتى لكن لا مجال للحديث عنها هنا .

باختصار للعولمة تأثير غير مطلوب مثل :-

تغيير أنماط السلوك .

الميل إلى اللهو .

ضعف الإهتمام بالدين .

ضعف الإلتواء للوطن .

الإنحرافات الأخلاقية عبر البث الفضائى وعبر الإنترنت .

ويمكن تجنب هذا الخطر عن طريق توعية الشباب بأهمية الحفاظ على تقاليدنا وعاداتنا وهويتنا وثقافتنا .

والمعروف أن التقاليد هو ما تقلد به مجتمع من المجتمعات منذ قديم الزمان وهى عادة ما تترادف مع العادات . أما الأعراف فهى كل الأمور التى تعارف عليها مجتمع من المجتمعات . إذن العادات والتقاليد والأعراف هى مجموعة من العناصر التى تشكل ثقافة المجتمع ، وحينما تنتقل من مجتمع لآخر فإننا نطلق عليها غزو ثقافى موجه ، وهناك اتجاهات لفرض ثقافة الغرب على المجتمع العربى وثقافته ولغته مثل الدعوة إلى تحرر الشباب ومحاربة نمط الأسرة المتماسكة .

أما الثقافة فهى تشمل عناصر مادية وأخرى معنوية :

عناصر مادية مثل المسكن والملابس والأجهزة

عناصر معنوية كاللغة والفنون والآداب والعادات والتقاليد

ومن وظائف الثقافة أنها تعمل على تماسك البناء الاجتماعى داخل المجتمع ، وتحقيق الطمأنينة للفرد ، وإشباع حاجته للأمن ، وتحفظ للمجتمع تراثه القديم ، ووسيلة لتوحد الأمة لأنها تربط الأفراد بمصير مشترك لتأكيد الذات ، والتمايز عن الآخرين .

الثقافة حصن أمان ووسيلة دفاع للأمة لأنها تتضمن العقيدة ونظام القيم الذى يميز الأمة عن غيرها .

أسباب دينية :-

تضارب الفتوى بين العلماء واختلافهم بشأن الحكم الشرعى فى الزواج العرفى ، إن انشقاق رجال الدين حول أحكام هذا الزواج يجعل الشباب يستحل هذا الزواج ويجد المبرر لجعله حلالا .

ضعف الوازع الدينى لدى الشباب ، فالجانب الدينى الذى يتم زرعه فى الأبناء داخل الأسرة يحميهم من أى تيارات سلبية ويكون بمثابة السياج الواقى لهم ، وضعف هذا الجانب يساعد على انحراف الشباب .

الزواج العرفى من المنظور النفسى

يقول الدكتور سيد صبحى (استاذ الصحة النفسية بكلية التربية جامعة عين شمس) فى تحليله لشخصية الشاب الذى يلجأ إلى هذا النوع من الزواج السرى : الشاب والفتاة اللذان يتزوجان زواجا عرفيا لايملكان توافقا نفسيا لأنهما يفعلان فعلا شائنا حيث افتقد اعتراف الأهل والأقارب والإعلان وسط المجتمع ، فهو عكس الزواج الصحيح الذى يحوى زهوا وفخرا أمام الناس بهذه العلاقة النبيلة التى ستقوم بدور إجتماعى يعبر عن الإيمان بسنة الله سبحانه وتعالى فى خلقه ، وعن مواطنه صالحة وعن أبوة وأمومة تتسم بالمودة والرحمة .

يعبر الزواج العرفى عن مرض نفسى لدى طرفيه ، أما الزواج الصحيح

فهو يعبر عن صحة نفسية هي توافق واضح يشع بعلاقة الإنسان ومجتمعه ، كما أن الشاب والفتاة اللذين يتزوجان زواجا سريا يعيشان حياة الجوع الغريزي المعبر عن النهم فى التملك والأناية دون اعتبار لكرامة الأسرتين ، وهذا يؤدي بهما إلى أن يعيشا فى وضع اجتماعى يلفظهما هؤلاء الأقارب إذا عرفوا بالوضع فيسيطر عليهما الاكتئاب والمرض النفسى .

والحل فى التربية الصحيحة للابناء من الصغر وألا تغض الأسرة العين عن الابناء ، وتيسير مطالب الزواج ، ولنتذكر قول النبى عليه الصلاة والسلام : (إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير) صدق رسول الله .

وللدكتور يسرى عبد المحسن (استاذ الطب النفسى بجامعة القاهرة) مقولة : إن الزواج العرفى من الناحية النفسية هو تقنين غير مشروع لعلاقة غير مشروعة ، وهناك نوع من الإحساس بعدم شرعية هذه العلاقة ، وهذا الإحساس النفسى يزيد من الصراع الداخلى لدى الشاب والفتاة ، وهناك إحساس بعقدة الذنب ، كما أن الضغط العصبى والنفسى وتأنيب الضمير والإحساس بعدم مصداقية هذه العلاقة ، والإحساس بأن هذه العلاقة تتم فى الظلام وأنها مرفوضة شكلا وموضوعا فى المجتمع . . ولكن يخفف الشباب من العبء النفسى والصراع الداخلى يحاولون إيجاد مهرب ومبرر ظاهرى لتقنين هذه العلاقة فى صورة هذا الزواج العرفى لإعفاء أنفسهم من الشعور بالذنب .

يوضح الدكتور يحيى الرخاوى (استاذ الطب النفسى بكلية الطب

جامعة القاهرة) رآيه فى مشكلة الزواج العرفى قائلا : إننى أرى أن وراء هذه التصرفات ملامح ثورة جيدة تنبه الأهل على الجانبين أن يحدوا من غلوائهم ، وأن السبيل إلى مواجهة المشكلة هو احتواؤها بتنظيمها وليس إنكارها دون وضع بديل أشرف وأنجح لأننى أتصور أننا لو وضعنا شروطا بسيطة وحازمة للزواج فإننا قد نكون قد استوعبنا ثورة الشباب ، وفى نفس الوقت نكون قد حططنا أصنام الطقوس المعطلة أو التعجيزية كإلغاء الشبكة والمهر والرضا بشقة صغيرة ، ويعمل الطالب جزء من الوقت بجانب دراسته لتدبير دخل وكذلك الطالبه والموافقة على زواجهما طالما أرادا ذلك ، فمن الضرورى أن نحترم احتياجات الشباب وثورته ، ونحاول أن نفهم مغزى لغته وأن نتصور اختراقا ممكنا لما أدى إلى هذه الظاهرة بدلا من دفن الرؤوس فى الرمال .

الزواج العرفى من منظور علم الاجتماع

اهتم الدكتور أحمد المجدوب (المستشار بالمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية) بهذا الموضوع قائلا : إن انتشار الزواج العرفى بين الشباب خاصة طلاب الجامعات يرجع إلى صعوبات إقتصادية حيث البطالة وضعف الأجور وعدم وجود مسكن وارتفاع تكاليف الزواج من شبكة ومهر وجهاز لتأثيث عش الزوجية ، وكلها أشياء لا طاقة للشباب بتحملها ، وارتبطت هذه الصعوبات الإقتصادية بصعوبات إجتماعية متمثلة فى سيطرة التقاليد عند الأسر بتمسكها بتكاليف باهظة ، وهناك أسر تتمسك بمستوى إجتماعى لمن يتقدم لابنتها ولا تأخذ بعين الإعتبار

أن الشاب بعد تخرجه فى الجامعة لم يعد يولى هذه المسألة اهتماما ولسان حاله يقول : اسألوا من أنا ولا شأن لكم بأسرتى ، وعندما ترفضه هذه الأسرة ربما تكون هذه الإبنه على علاقة عاطفية به فيتزوجان عرفيا .

من الأسباب أيضا المساعدة فى انتشار الزواج العرفى الإرتفاع الملاحظ فى متوسط سن زواج البنات وانتشار ظاهرة العنوسة وهذا يدفع البنات للزواج سرا حتى لا يفوتها قطار الزواج أو حتى تحتفظ بحبيبها .

الزواج العرفى محكوم عليه بالفشل حتما لأن الدافع إليه ليس إلتماس المودة والرحمة وتحقيق حكمة الله منه وهو الإنجاب ، لأنه سيفضح سر الزوجين فيحرصان على عدم الإنجاب ، وينحصر الزواج فى المتعة الجنسية وعمرها قصير ، ويبدأ الزوج فى التهرب من مسئولية هذا الزواج فلا تجد الفتاة أسرة تعتمد عليها حيث جلبت لها العار ولا ينصفها القانون الذى لا يعتد بالعقود العرفية وليس للزوجة فيها أى نفقة أو ميراث .

ويزيد من انتشار هذا الزواج عدم رقابة الأبوين للأبناء وعدم الإهتمام بأمرهم خاصة إذا كانت الفتاة مغتربة للدراسة ولا تعيش مع أسرتها ، أيضا كثرة الإختلاط بين الجنسين فى النادى والجامعة والرحلات مما ينتج عنه علاقات عاطفية تدفع إلى الإثارة الجنسية للشباب والفتاة فلا حل أمامهما إلا بالزواج العرفى .

وجود إثارة خارجة متمثلة فى الفضائيات والفيديو كليب وما يبثه لنا الدش من أغاني وأفلام تحمل مشاهد العرى والإثارة الجنسية فيكون السبيل أمام الشباب للتفتيس عن هذه الرغبات المكبوتة بالزواج العرفى .

إعطاء الثقة الزائدة من الأسر لابنائها تحت مسمى الحرية المطلقة وينتج عن هذه الحرية أو التحرر العلاقات غير السوية ومنها الزواج العرفي .

والضرر يقع على الفتاة كما تؤكد الدكتورة عزة كريم (استاذة الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية) : فهي قد أصبحت امرأة متزوجة ولا تستطيع أن تعلن هذا الزواج أمام أسرتها والمجتمع ، وإذا تقدم لها شاب لخطبتها ترفض وتتعرض لضغوط الأسرة ، وتعيش في صراعات نفسية ، ولا تستطيع الاعتراف بأمر هذا الزواج أمام أسرتها إذ في الغالب ستعرض للعقاب ، بالإضافة لاحتمال حدوث حمل ومحاولة إجهاض نفسها ، مما يعرضها للأذى البدني والنفسي ، وقد لا تستطيع مواجهة المجتمع عندما تظهر عليها أعراض الحمل وقد يتخلى عنها الزوج وبالتالي تكون قد خسرت كل شيء .

والدكتورة نادية رضوان (استاذة الاجتماع بالجامعة الامريكية) تشير إلى أن هناك أسبابا متعددة ومتنوعة وتتفاوت بين الأشخاص وبعضهم ، فالدوافع لدى أرملة لديها أطفال تخشى على نفسياتهم من الإصابة أو التأثير من زوج أم جديد في حياتهم ، وزواج سيدة متزوجة من قبل يختلف عن زواج فتاة جامعية أو شاب جامعي لا يستطيع الزواج بصورة رسمية لسبب أو لآخر ، وكذلك يختلف بالنسبة لسيدة تحصل على معاش زوجها المتوفى عن رجل متزوج وحياته مستقرة ويخشى الاساءة إلى أسرته فيتزوج عرفيا .. الظروف في كل حالة مختلفة .. ففي بعض الحالات يتزوج عرفيا من يعانون التعاسة في الحياة الزوجية ، ولكنه بهذا الشكل يعتبر خطرا كبيرا يهدد الكيان الأسرى واستقرار المجتمع ، لكن الزواج

العرفى بين شباب الجامعة لا تتوافر فيه مقومات الحياة الزوجية المتكاملة حيث لا يخرج عن كونه فرصة لتفريغ الطاقة الجنسية الكامنة وفى الحقيقة الزواج العرفى يحطم قلب الفتاة والشاب .

الزواج العرفى من الناحية القانونية

لنا أن نتصور خطورة الزواج العرفى إذا عرفنا أن الاحصاءات تشير إلى وجود ٢٠ ألف دعوى إثبات نسب نتيجة أكثر من ستة ملايين حالة زواج عرفى فى السنوات الأخيرة .

يرى خبراء القانون أن هذا الزواج يثير المشاكل القانونية بل والمشاكل الإجتماعية وأولها سوء السمعة بين الناس الذين لا يعلمون بأمر هذا الزواج ، فتقع المتزوجة عرفيا تحت طائلة الشبهات والقبيل والقال والإتهامات والظنون عند ما يراها الجيران يتردد عليها رجل غريب فى نظرهم ، ثم مشاكل خاصة بإنكار النسب فى حالة الإنجاب ، وأى دعوى لقضايا إثبات الزواج العرفى يتم رفضها لأن عقد الزواج غير موثق رسميا ويفتقد ركن العلانية ، ولا توجد بالتالى حقوق للابناء من الوجهة القانونية فلا يتم قيدهم فى سجلات المواليد لأن شرط حدوث القيد مرتبط بكون الأم متزوجة بزواج رسمى تطبيقا للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها إلا إذا كانت الورقة موثقة رسميا ، ولذلك فإن الزواج العرفى يحرم الابناء من الإنتساب إلى أب وبالتالي لا يمكن أن يرث أى منهم والده العرفى وهكذا يتبين لنا أن الزواج العرفى مرفوض ومكروه من كافة الأوجه .

والزواج العرفى تحايل على قانون الأحوال الشخصية (رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المادة ١٣ مكرراً) الذى يلزم الزوج بإخبار زوجته برغبته فى الزواج من أخرى .

كما أنه تحايل على حقوق الدولة حينما تتزوج الأرملة عرفياً حتى لا تفقد معاش زوجها المتوفى .

التطبيق فى الزواج العرفى :-

التطبيق فى الزواج العرفى بالطريقة التى انعقد بها الزواج أى بالتراضى أو بالإرادة المنفردة للزوج وليس سوى ذلك ، فالتطبيق للضرر بواسطة المحاكم لا تسمع فيه دعوى الزوجية المطلوب انهاؤها إلا بوثيقة زواج رسمى ، وتتحمل الزوجة التى ارتبطت بعقد عرفى تبعة إقدامها على زواج لا تضى عليه الدولة حمايتها وتمنع عنه مساعدتها القضائية ويوضح المستشار عبد المنعم إسحاق نائب رئيس هيئة قضايا الدولة ورئيس المحكمة الدستورية العليا الأسبق أن المادة ١٧ من القانون قد أجازت للمتزوجة عرفياً حق رفع دعوى تطليق فقط دون غيرها كالمطالبة بحق النفقة أو المتعة أو الصداق ، ولكن بهذا استبعد المشرع دعوى الخلع فى حالة الزواج العرفى ، أما فيما يخص الإرث فلقد أكد المستشار عبد المنعم إسحاق أن قانون الأحوال الشخصية الجديد رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ نص فى المادة ١٧ منه على أنه لا تقبل عند الإنكار الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج مالم يثبت بوثيقة رسمية ، ومؤدى ذلك أنه اضطرت المتزوجة عرفياً إلى اللجوء إلى القضاء للمطالبة بأى حق شرعى لها ، إما أن يقر الزوج المدعى عليه بقيام

الرابطة الزوجية ولا ينكرها ، وفي هذه الحالة فقط تمضى المحكمة فى نظر الدعوى ، وإما ينكر وبذلك فان المحكمة تطالب بتقديم وثيقة زواج رسمى ، فإن اخفقت الزوجة يكون لزاما على المحكمة عدم المضى فى نظر الموضوع من الأساس .

هذا الحق يتقرر كذلك لورثة الزوج من بعده عند وفاته فيكون من حقهم عدم الإعراف بها فى حالة مطالبتها بالإرث فى تركة زوجها فلا تستطيع أن تحاج ورثة زوجها إلا بوثيقة الزواج الرسمية أو إقرار الزوج إقرارا قضائيا فى مجلس القضاء بقيام هذه العلاقة ، وبالتالي فإن المتزوجة عرفيا ليس لها أى حقوق سوى حق التطلاق الذى استحدثه المشرع لها فى قانون الأحوال الشخصية الجديد .

والسؤال بعد كل هذا : ما هو المخرج للاتى وقعن فى أسر قضية إثبات النسب ؟

وللتوضيح يجب معرفة أن هناك فرقا بين إثبات نسب الطفل وبين إثبات زواج فى علاقة عرفية ، فإثبات نسب الطفل لا يشترط وجود عقد زواج لأنه يمكن رفع دعوى إثبات البنوة على استقلال ، ويسند هذه الدعوى إما عقد زواج رسمى أو عدم إنكار الزوج للزواج العرفى ، أما الوضع بالنسبة لعدم وجود عقد زواج عرفى فهنا تطبق المحكمة نصوص قانون الإثبات ولا ئحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يخص الشهود وظروف الواقعة حتى الوصول لأدق التفاصيل فى إثبات حقيقة وجود علاقة بين الطرفين ودرجتها وقوتها وذلك حماية للطفل المطلوب إثبات نسبه .

وفى بعض الأحيان لا تكفى المحكمة بشهادة الشهود أو القرائن ولكنها تناقش وتمحص العلاقة الشخصية خاصة أن تلك الدعاوى يترتب عليها أمور خطيرة مثل الأنساب والميراث ودرجات القرابة وجميعها يلزم فيها القطع وليس الظن .

ويتوقف زمن الحكم فى هذه القضايا على مدى استكمال القضية لعناصرها من حيث صحة إعلان المدعى عليه ، وتقديم المدعية لمستندات تفيد بوجود العلاقة مع المدعى عليه بالنسب مثل المراسلات ، وصور فوتوغرافية فى مناسبات مختلفة ، وشهادة الشهود أو تفاصيل وصفية دقيقة لحياة الزوج ، ومتى استكملت مكونات الدعوى قد يستغرق نظر القضية والحكم فيها من عام إلى عامين قضائيين .

* إمكانية تعديل تشريعى أو تجريم للزواج العرفى

يطالب الدكتور سامى عطالله (استاذ القانون بكلية الشريعة والقانون بأسسوط) بتجريم الزواج العرفى الذى يتم فى السر مشيراً إلى أهمية أن تكون هناك مادة فى قانون الأحوال الشخصية تحرم أى عقود زواج عرفى تتم فى السر ودون اتباع الطرق الشرعية حتى يتم القضاء نهائياً على الجرائم التى ترتكب باسم هذا الزواج ، والتجريم فى هذه الحالة لن يكون ضد الشريعة الإسلامية لأن الشرع يرى أن الإشهار من شروط صحة الزواج ، ومسألة الإشهار فى الزواج العرفى غير موجودة ، والتجريم هنا يحمى المجتمع من خطورة إنجاب أبناء يكونون ضحية هذا التصرف الجافى لأبسط الحقوق ، والتجريم لا يحد من حرية الأفراد . . فالحرية التى تستخدم كغطاء لعمل ضد القيم وضد النظام أو حتى ضد العرف العام لا

تعد حرية بل تعد تجاوزا يجب الحد منه باستخدام سلطة القانون ، فنحن لسنا ضد الزواج العرفى السليم شكلا وموضوعا ولكننا ضد ما يسمى زواجا عرفيا وهو ليس كذلك .

الزواج العرفى ورأى الدين فيه

تحدث الكثير من المشايخ عن رأيهم فى الزواج العرفى ، وكان بينهم شبه إجماع على رفض هذا الزواج الذى يقوم على مبدأ السرية ، وقد سئل الإمام الراحل الشيخ محمد متولى الشعراوى عنه قبل وفاته فقال : الزواج العرفى زنا لأن الزواج إذا كان فى السر والحفاء فقد انتهت المسألة لعدم وجود الإعلان والإشهار . . الزواج العرفى حرام - حرام - حرام لافتقاده شرط الإعلان والإشهار . . وهكذا جاء جوابه حازما واضحا .

كما أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى تفيد حرمة الزواج العرفى والذى يفتقد عنصر التوثيق .

وعن الزواج العرفى يقول فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الجامع الأزهر : إن الشريعة الإسلامية تدعو الشباب إلى العفاف النفسى والبدنى عن طريق الزواج ، ونظرة الدين الإسلامى إلى عقد الزواج فيها الكثير من التعظيم والتوثيق لذلك العقد ، وقد وصف الله تعالى عقد الزواج بأنه العقد الموثق توثيقا لامزيد عليه ، وأيضا أكد أن العلاقة الزوجية هى أدق وأسمى الوان العلاقات بين الناس ، وقد جاء فى قوله تعالى : ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ ، وقد قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه الصوم فإنه له وجاء أى وقاية وحماية للنفس من الوقوع فى الذنوب والكبائر .

ولكل ما سبق فإن الزواج العرفى مرفوض فى الشريعة الإسلامية لأنه يضيع حقوق الزوجة والأولاد ، ولأنه لا تتوافر فيه شروط وأركان العقد بصورته الشرعية ويستلزم وجود ولى ينوب عن الزوجة مع حضور تلاوة العقد عدد من شاهدى العدل الذين يستحسن الإكثار منهم مع ذكر الصداق أو المهر وهو ما لا يتوافر للزواج العرفى .

وبسبب انتشار هذا الموضوع وما يترتب عليه من عواقب خطيرة تدفع ثمنها الفتيات وتتسبب فى تدمير الأسر فضلا عن أنها مشكلة تهدد القيم والمبادئ فى المجتمع فقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بيانا أوضح فيه أن الزواج هو الطريق الشرعى الصحيح الذى اختاره الخالق عز وجل لعمارة الكون ولوجود الذرية التى تأتى عن طريق هذا الزواج الشرعى الصحيح ، وأن القرآن الكريم ينظر إلى الزوجية على أنها سنة الله فى خلقه وهذه السنة مطردة فى جميع مخلوقات الله تعالى فى الكون فقال تعالى : ﴿ومن كل شىء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون﴾ (سورة الذاريات آية ٤٩) .

وأشار البيان إلى أن شريعة الإسلام وضعت لعقد الزواج أركانا وشروطا لا بد من تحققها لكى يكون صحيحا ومن أهمها عند جمهور الفقهاء :-
* أن يكون مشتملا على الإيجاب والقبول أى على التراضى بين الزوجين دون إكراه .

* أن يتولى عقد الزواج ولي الفتاة التى يراد الزواج بها ، فعن أبى موسى الأشعري رضى الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : (لا نكاح إلا بولي) .

* (رواه الإمام أحمد وابو داود والترمذى) .

* وأن يشهد على العقد شاهدان .

* وأن يعلن الزواج بأى وسيلة كانت لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (أعلنوا النكاح ولو بالدف) .

وهذه الأركان وتلك الشروط قررها جمهور الفقهاء للزواج الشرعى الصحيح وهى كلها من أجل مصلحة الزوجين اللذين جعل الله ارتباطهما يقوم على سكن أحدهما إلى الآخر وعلى المودة والرحمة ، ولا نجد جملة فيها ما فيها من اللطافة والأدب وسمو التصوير لما بين الزوجين من شدة الإتصال والقرب واستقرار أحدهما بالآخر فى قوله تعالى ﴿هن لباس لكم وأنتم لباس لهن﴾ (سورة البقرة الآية ١٨٧) .

أى أن كل واحد من الزوجين يسكن إلى صاحبه ويكون فى شدة القرب منه كالثوب الملابس والساتر لصاحبه .

ويشير مجمع البحوث الإسلامية إلى أن صدور هذا البيان بمناسبة كثرة الحديث عن ما يسمى الزواج العرفى أو الزواج غير الموثق أمام المأذون الشرعى أو أمام الجهات الرسمية التى خصصتها الدولة لهذا الغرض .

وأوضح البيان أن الزواج العرفى حتى ولو كان مشتملا على الأركان

والشروط الشرعية لعقد الزواج فانه يكفى للتفسير منه وللبعد عنه عدم توثيقه لأن هذا التوثيق وضعته الدولة لصيانة حقوق الزوجية وهو أمر تدعو إليه شريعة الإسلام فقد وصف الله تعالى عقد الزواج بأنه ميثاق غليظ (وأخذن منكم ميثاقا غليظا) أى أن النساء أخذن عهدا موثقا على الرجال عند الزواج بهن أن يعاشرنهن بالمعروف ، ومع أن الآخذ لهذا العهد فى الحقيقة هو الله تعالى إلا أنه سبحانه وتعالى نسبه إلى النساء للمبالغة فى المحافظة على حقوقهن حتى جعلهن سبحانه كأنهن الآخذات لهذا العهد .

وفضلا عن ذلك ففى عدم توثيق عقد الزواج أمام المأذون الشرعى أو الجهات الرسمية المختصة لهذا الغرض أضرار كثيرة معظمها يعود إلى الفتاة إذ تتحمل هى أخطر أوزاره وأفدح نتائجه فى عرضها وسمعتها ، وتغلق دونها أبواب القضاء عند الإنكار الذى يحدث غالبا فلا تسمع دعواها ولا تحظى بأى حقوق ، ويضيع ولدها فلا اعتراف بنسبه ولا نفقه له ولا رعاية لشئونه من والده أو من عشيرة والدته .

الزواج الرسمى والعرفى فى الديانة المسيحية

أولا : الزواج ومفهومه ومميزاته

اتجه فريق من الفقهاء إلى تعريف عقد الزواج : بأنه عقد بمقتضاه يتفق رجل وامرأة على أن يرتبطا من أجل المعيشة المشتركة بينهما من أجل ذلك يتبادلان المعونة والرعاية لخيرهما المشترك ، وذلك فى حدود أحكام القانون ، فهذا رأى يبرز الجانب التعاقدى فقط ، أما الفريق الآخر فقد عرف الزواج بأنه ارتباط بين رجل وامرأة بقصد إنشاء أسرة ، وهذا الارتباط

يقره القانون ويرتب عليه آثار قانونية لما له من طابع أخلاقي وأهمية إجتماعية .

* سمات الزواج المسيحي :

سر الزواج : فالزواج المسيحي سر مقدس فى المذاهب المسيحية جميعا ، ولكن المذهب الأرتوذكسى والكاثوليكى يريان أن الزواج أكثر من أن يكون علاقة مقدسة وأن المسيح قد رفعه إلى مرتبة السر الإلهى ، وهو لذلك يعتبر من الأسرار السبعة للكنيسة التى تركز عليها العقيدة المسيحية وهذا ما قرره المجامع الكنسية ، أما عن البروتستانت فهم لا يرتفعون بالزواج إلى السر الإلهى وإن كان يعتبر رابطة مقدسة لديهم .

* إتمام الزواج عن طريق الكنيسة :

لكى يتم الزواج لابد أن يكون عن طريق الكنيسة لأنه ليس مجرد اتفاق طبيعى بين الزوجين بل أنه عمل دينى وفقا لما جاء بالكتاب المقدس (ما جمعه الله لا يفرقه إنسان) ومن ثم فإن الزواج المسيحي عمل دينى لابد أن يعترف به .

* الوحدة :

الوحدة فى الزواج من المبادئ التى تمسكت بها المسيحية فلا يجوز للمسيحي أن يتخذ أكثر من زوجة واحدة فى وقت واحد وأنه كذلك بالنسبة للمرأة ، لأن نظام الشريعة المسيحية لا يعرف نظام تعدد الزوجات .

* الإنحلال :

ولما كان الزواج المسيحي هو سر مقدس فإن إنحلال رابطة الزواج تعنى

القضاء على الأسرة وبالتالي ينهار المجتمع ، فصالح نظام الأسرة يتطلب أن يمنح كل من الرجل والمرأة نفسه للأخر لكي يتفرغا معا للعمل العائلي ، فالأسرة تنتج من اتحادها ، وأن عدم الإنحلال هو الأساس القوى الذى يظل ثابتا إزاء تغير العاطفة الجنسية المتقلبة ، وأن عدم قابلية الزواج للإنحلال قاعدة عامة لدى المذاهب المسيحية المختلفة تستند فى ذلك إلى الكتاب المقدس .

فى حالة الزواج العرفى

الشرعية المسيحية لا تعرف الزواج العرفى ولكن هذه الحالة تنشأ نتيجة وجود فجوة بين الطقوس الدينية المعاصرة لإنعقاد العقد الكنسى والعقد الموثق وفقا لما قرره المشرع فى لائحة الموثقين المنتدبين ، ومعنى ذلك هو أن عقد الزواج المسيحي يتم على مرحلتين الأولى هى تحرير العقد الكنسى وقت إتمام الطقوس الدينية والأخرى هى التى يقوم بها الكاهن بعد ذلك بأفراغ العقد الكنسى فى الوثيقة الرسمية بمعرفة الموثق المنتدب وغالبا يكون الكاهن يحمل هذه الصفة وهنا لانجد المشكلة فى خلق حالة الزواج العرفى وذلك لأن الكاهن يقوم بتحرير العقدين فى وقت واحد الكنسى والموثق ويوقع عليه الزوجان ، أما الحالة الأخرى وهى التى يكون الكاهن لا يحمل صفة الموثق المنتدب فنجد أن الكاهن يقوم بتحرير العقد الكنسى وإتمام المراسيم الدينية ويسلم كل من الزوجين نسخة من هذا العقد على أن يتوجهها بعد ذلك إلى الكاهن الذى يحمل صفة الموثق أو تقديم هذا العقد إلى البطريكية لتوثيقه بمعرفة كاهن موثق ، وقد ينشب خلاف بين الزوجين قبل توثيق العقد .

إذن العقد الكنسى شرط أساسى من وجهة نظر الكنيسة لتحرير العقد الموثق ، وقد حرص رجال الكنيسة على تأكيد شريعة الزوجة الواحدة بجعل الزواج يتم على يد كاهن بعد تصريح من رئاسته وذلك لإمكان حصر كل الزيجات التى تتم ويحرر بها العقد الكنسى الذى يرسل إلى رئاسته الدينية ويحفظ لديها حتى إذا تقدم شخص للحصول على تصريح بالزواج أمكن مراجعة هذه العقود لبيان إذا كان هذا الشخص قد تزوج من عدمه حتى يمكن الوقوف على حقيقة موقفه لإمكان إعطائه تصريح الزواج من عدمه .

وترجع أهمية توثيق العقد بواسطة لائحة الموثقين المنتدبين على غرار لائحة المأذونين وذلك من أجل المساواة بين المسلمين وغير المسلمين من حيث إضفاء الصفة الرسمية على عقد الزواج ومن هنا نجد أن عقد الزواج الكنسى دون التوثيق يأخذ حكم الزواج العرفى فى نظر القانون والذى لاتسمع به دعاوى الزوجية ، ولاينتج أثر بين الزوجين فى الحقوق الناشئة عن عقد الزواج الموثق فى الحالات الواقعة بعد صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أما حالات الزواج السابقة على هذا القانون ولم يوثق تسمع به الدعوى لأن التوثيق لم يكن شرط لازم قبل القانون سالف البيان .



الآثار المترتبة على الزواج العرفى

الأضرار المترتبة على الزواج العرفى عديدة منها ما يقع على الفتاة المتزوجة عرفيا متمثلة فى أضرار نفسية وبدنية وأضرار تقع على الأسرة وأخرى تقع على المجتمع كله :-

* إنجاب أطفال بلا نسب ولا هوية

* خروج جيل ضائع منحرف

* اختلاط الأنساب

* إنهيار العلاقات الأسرية بين الفتاة وأسرتها

* تعود الشباب على عدم تحمل المسئولية والهروب منها فى كل شئون حياتهم .

لنا أن نتصور فتاة متزوجة عرفيا والورقة فى يد الزوج وهى عرضه للضياع ، إذ فى الغالب يحتفظ بها معه حتى لا يتعرض لمشاكل قانونية مثل مطالبة الزوجة بإثبات نسب منه ، ويترتب على إنكار الزوج لزوجاه عند حمل الزوجة وإنجابها ضياع كافة حقوقها الشرعية والقانونية ، فضلا عن القلق النفسى والضياع والصراعات التى تعيشها كل لحظة فى حياتها وقد تقودها هذه الصراعات فى النهاية إلى ما لا يحمد عقباه .

أما الأضرار الواقعة على المجتمع فتتمثل فى ضياع الأنساب وما ينشأ عنها من قضايا لإثبات نسب أو نفيه . . وضحية هذه القضايا الأولاد الذين يخرجون للمجتمع بلا نسب ولا أب مما يترتب عليه إهدار لكرامة

الزوجة ودمار نفسى لأولادها الذين يشكلون خطرا على أمن المجتمع ، إذ كيف يستطيع هذا الإبن ثمرة الزواج العرفى الذى أنكره والده ورفض الإعتراف به أن يستخرج بطاقة شخصية مثل كل الناس وهو غير مقيد بالسجلات أى ساقط قيد ، وقد دعا الإسلام أن ينسب كل إنسان لأبيه قال تعالى : (أدعوهم لابائهم هو أقسط عند الله) ، ونسب الإنسان إلى أبيه لا يتم إلا بالزواج الموثق .

ويرد إلى مصلحة الطب الشرعى من قضايا إثبات البنوة فى تزايد نتيجة لتزايد أعداد الزواج العرفى ، وهو أمر لا يثبت إلا بالكشف الطبى على الأم والأب والطفل للتحقق من اكتمال أنوثة المرأة وصلاحياتها للإنجاب ، كما يتم الكشف على المدعى عليه للتأكد من إمكانية إنجابها ، وهل لديه موانع أم لا ومن إكتمال رجولته ، ويتم مطابقة ملامح الثلاثة فى النهاية بتحويل الحالة إلى المعمل الطبى حيث يتم الكشف بفصائل A,B,C ثم الفصائل الأخرى ، وأخيرا يتم اللجوء للبصمة الوراثية الجينية DNA بجهاز BCR والتي تظهر نتائجها فى ٤٨ ساعة فقط ، ولكن كل هذا بدون نتيجة فطالما لا يوجد قرينة تثبت الزواج لا يمكن إلزام الزوج بالخضوع لتلك التحاليل .

ويتحول الابناء من الزواج العرفى والذين لايعترف بهم المجتمع إلى قنابل موقوته تهدد أمن المجتمع فى كل لحظة ، فى أوجه إنحراف عديدة يصعب معالجتها .

وعلى المستوى الاجتماعى أيضا ينطوى الزواج العرفى على إهدار

لحقوق الوالدين ونكران لحيتهما فى السعادة بابنائهم ، وبالتالى يكون مقابل
رعاية الابن أو الابنه وتربيتهما النكران والجحود والإيذاء . . ولنتصور حالة
أم عندما تعلم أن ابنتها تزوجت سرا زواجا عرفيا .

إذن الزواج العرفى كالعوى التى يمكن أن تنتشر بسهولة بين أكبر عدد
من الشباب الذى يستطيع أن يشبع غريزته بهذه الوسيلة التى لا تكلفه
شيئا ولا ينتج عنها تحمل أى تبعات أو مسئوليات إذ يعيش مع أسرته
وتعيش الفتاة مع أسرتها ويلتقيان سرا فى شقة أحد الأصدقاء أو شقة
مفروشة ، ولن يتحمل الشاب أى أعباء مادية أو معنوية من شبكة ومهر
وشقة ونفقة على الزوجة .

إن إنتشار هذا النظام من الزواج قد يدفع الشباب للإنحراف لأنه
سيحجم عن التفكير فى الزواج الرسمى لما يحمله من مسئوليات لكن
سيترتب على الزواج العرفى إنهيار لنظام الأسرة والمجتمع على اعتبار أن
الأسرة هى نواة المجتمع والدعامة الأساسية لوجوده وتماسكه .

يساعد الزواج العرفى على انتشار الإنحراف فى المجتمع إذ تعتمد
شبكات الدعارة إلى استخدام أوراق زواج عرفى موجودة فى الشقق التى
تمارس فيها الرذيلة ، وعندما تهاجمهم شرطة الآداب تقدم ورقة الزواج
العرفى الوهمية التى تحمل إسم الرجل والمرأة فى الشقة . . أى أن ورقة
الزواج العرفى ستار لتغطية الأنشطة المنافية للآداب .



الفصل الثالث

جذور المشكلة

ابحث عن الأسرة

جدور المشكلة ابحث عن الأسرة

تقديم

لا يمكن إغفال أهمية التنشئة الإجتماعية ، ودور البيت فى تكوين شخصية الإنسان منذ طفولته وحتى شبابه وخروجه إلى المجتمع حيث يبدأ فى التفاعل مع المؤسسات الأخرى مثل المدرسة والجامعة والنادى والمؤسسة الدينية وغيرها من المؤسسات الأخرى ، بالإضافة لتأثير وسائل الإعلام والأصدقاء وغيرها من المؤثرات التى تسهم فى تشكيل الشخصية سواء بشكل إيجابى أو سلبى .

وترجع أهمية الحديث عن الأسرة لأنها اللبنة الأولى التى تنمو فيها أفكار ومعتقدات الإنسان منذ طفولته عن نفسه وعن المجتمع حوله ودور هذه التنشئة الإجتماعية ينعكس على شخصية الشاب (أو الفتاة) وأسلوب تعامله وتفاعله مع المحيطين به ، ومن هنا تأتى أهمية التربية فى إخراج شخص ناجح للمجتمع أو العكس .

وليس المقصود بالنجاح فى الدراسة ثم العمل لكن المقصود هو الشخصية الإيجابية السوية فى أفكارها وسلوكياتها والمتسقة مع نفسها ومع الآخرين .

ولذلك نرى أن علاج أى مشكلة خاصة بالابناء تبدأ من البيت ، فمنه يخرج اسوياء وقد يخرج منحرفون . . لذا إذا حللنا شخصية أى إنسان نبحث أولاً عن بيته وأسرته وتنشئته الإجتماعية .

نظام الأسرة عبر التاريخ

عرف المجتمع البشرى نظام الأسرة منذ بداياته الأولى أى منذ عهد آدم أبى البشر عليه الصلاة والسلام الذى خاطبه ربه سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم خطابا أسريا قال تعالى : (وقلنا يا آدم أسكن أنت وزوجك الجنة) (البقرة آية ٣٥) بل إن هذا الخطاب الأسرى كان مع خلق آدم مما يشعرنا أن نظام الأسرة نظام فطرى ، وأن الإنسان كائن إجتماعى بطبعه لم يتركه الله عز وجل وحيدا بل جعل له من جنسه من يسكن إليه ويجتمع معه .

إذن فأقدم أسرة فى تاريخ البشرية هى أسرة أبينا آدم عليه السلام الذى عمر طويلا بعد أن رأى من نسله أربعمائة ألف نسمة كما يذكر أهل التاريخ ، وهذا يعنى أن آدم عليه السلام ترك مجتمعا كاملا رسخ فيه نظام الأسرة .

ثم كان سيدنا نوح بعد ذلك واستمرت معه مسيرة الأسرة ، وقد ذكر القرآن الكريم أسرة نوح فى قصة الطوفان .

الأسرة فى عهد الفراعنة وقبل الإسلام

الفراعنة من أقدم الشعوب ، وحضارتهم من أقدم الحضارات ، وهيكल الأسرة فى عهد الفراعنة واحد وإن اختلفت قدسيته من فئة إلى فئة ومن طبقة إلى طبقة .

كان المصريون القدماء يتوفون إلى تزويج أولادهم ، وكانوا يسمحون لهم

باختيار الزوجة ، وتقام طقوس للزواج تبارك هذا الزواج والذي يتم
بمستندات رسمية .

ولاشك أن الكيان الأسرى كان قائما عند العرب قبل الإسلام لكنه
كيان معوج لا استواء فيه بما كان من تضييع لحقوق المرأة وبما كان شائعا
من أنواع الزواج التي تنصرف كلها إلى الفاحشة .. وجاء الإسلام
ليصحح هذه الأوضاع ويعيدها إلى الصواب فى ظل أسرة تتحدد فيها
الحقوق والواجبات للزوجين وتوفر للأبناء حياة كريمة سعيدة وكما اهتم
الإسلام بالأسرة فقد اعتمد على بناء الفرد بأسلوب فريد يعتمد على قوة
الروح وقوة الجسد وذلك لصالح الفرد والجماعة لأن تقوية جانب منهما
على حساب الآخر يعود بأسوأ النتائج على الفرد وعلى المجتمع .

وبناء الشاب يضمن صحة الجسد وسلامة العقل وطهارة الروح ..
وتأتى الصحة النفسية للفرد بالتوافق مع نفسه ومع المجتمع والتمتع بحياة
هادئة هادفة ، وأن يرضى عن نفسه ويتقبل الآخرين ، وأن يتسم بالإتزان
ويتصف بالإيجابية والقدرة على مواجهة المواقف ومجابهة المشاكل التي
تقابلة فى مختلف نواحي حياته .

صفات الإنسان الذى يتمتع بالصحة النفسية :-

*** الإرادة :-**

لا يمكن إغفال أهمية وجود إرادة عند الإنسان تقوم بدور الضبط الذاتى
والوقوف أمام رغباته الطائشة وميوله الجامحه ، وتجعله يستخدم عقله ..

ويستمد الإنسان الإرادة من الإيمان الذى هو صمام أمان لكل سلوك ،
والأفراد المضطربون نفسيا لا يمكنهم التحكم فى تصرفاتهم وأفعالهم
وانفعالاتهم وبالتالي لا إرادة لهم .

* فهم النفس ومعرفتها :-

تعد قدرة الإنسان على فهم نفسه ومعرفتها من المظاهر الأساسية
للصحة النفسية . . فالفرد المستقر نفسيا غالبا ما يكون لديه القدرة على
فهم ذاته ومعرفتها ويكون مدركا لنواحي القوة والضعف فى نفسه ، ومعرفة
الإنسان لنفسه تساعده على ضبط اهوائها ووقايتها من الغواية والإبتعاد
بها عن الإنحراف ومن ثم تتكون لديه الشخصية المتكاملة .

والشخصية المتكاملة تتميز بأنها قادرة على التكيف السليم مع نفسها
ومع المجتمع ، وهى تتفاعل باتزان واعتدال وثقة بالنفس .

ويتميز صاحب الشخصية المتكاملة بقدرته على إقامة علاقات إيجابية
بناءة فى المجتمع ، وقدرته على السلوك السوى وإحتمال الشدائد ، وعدم
إحساسه بالقلق ، وقدرته على الإنتاج والإحساس المستمر بالرضا
والسعادة .

والرضا عن الذات تحمى الفرد من مشاعر السخط والضجر والعجز
والإنهزامية ، والرضا لا يتناقض مع الطموح والتطلع للأفضل .

ومن مظاهر الصحة النفسية للفرد أن العلاقة بينه وبين المجتمع قائمة
على الأخذ والعطاء ، يتعلم ويعى ما يتعلمه ، يعبر عن أفكاره ويشق طريقه

فى الحياة بثبات ويحدد أهدافه ويسعى لتحقيقها ، يصبو إلى مركز إجتماعى وأسرة يرعاها ويتحمل مسئولياتها .

والإنسان الصحيح نفسيا إنسان يتسم بالتفاؤل ويتوقع النجاح والنصر عند الكرب ومواجهة المواقف الصعبة فذلك من شأنه منحه النشاط وتوجيه طاقاته للنواحي الإيجابية .

وصحة الفرد النفسية تعكس حياته الأسرية المستقرة التي ولد ونشأ فيها وتكون أيضا سببا فى استقرار أسرته مستقبلا ، فالأسرة هى مأوى الفرد ومصدر إستقراره ، والفرد غير المستقر لا يمكن أن ينشئ أسرة ولا يستقر فى عمل ولا حياة خاصة ، وتتسم حياته بالإضطراب .

والصحة النفسية تجعل الفرد يستمتع بعواطفه ومنها الحب الذى يعد أرقى العواطف البشرية ، ويلعب دورا هاما فى حياة الإنسان ، فهو أساس تكوين الأسرة ورعاية الأبناء ، وهو أساس التآلف بين الناس .

فالحياة عبارة عن مجموعة من التناقضات وعلى الإنسان أن يعايشها بمتناقضاتها ، بل وعليه أن يستمتع بها .

الخلاصة أن تحقيق الصحة النفسية للفرد مسئولية الأسرة فى المقام الأول وعلى الفرد أن يبذل الجهد المستمر والمثابرة فى وجه الصعوبات التى تواجهه فى حياته سعيا وراء حلها للوصول إلى التكيف والتوافق .

تعد الأسرة من أهم النظم الإجتماعية المؤثرة فى الشباب ، وستظل الخلية الأولى التى تلعب الدور الحاسم فى تكوين مقومات شخصية ،

وتعلم القواعد الأخلاقية يبدأ فى البيت حيث يتعلم الشاب (أو الفتاة) معنى الإلتزام واحترام قيم المجتمع وعدم الخروج عن إطاره وشرعيته .

إن مرحلة الشباب لاتقل خطورة وتأثيرا فى التنشئة الإجتماعية الكلية للإنسان عن مرحلة الطفولة المبكرة ، فلقد ساد الإعتقاد لفترة طويلة بأن ما يحدث خلال مرحلة الطفولة وبخاصة فى الخمس سنوات الأولى من الطفولة المبكرة إنما ينطوى على نتائج حاسمة بالنسبة لمراحل النمو اللاحقة ، فذلك هو أساس تكوين الشخصية ، بل إن كثيرا من الخبرات التى نكتسبها خلال هذه المرحلة المبكرة يتعذر تماما التخلص من تأثيرها النافذ فى سمات الشخصية .

ومع التأكيد على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة إلا أن نتائج الدراسات التى أجريت على مرحلة المراهقة والشباب أثبتت أهمية مرحلة الشباب وخاصة مرحلة المراهقة والشباب الباكر ، وهى لاتقل أهمية عن مرحلة الطفولة ، كما أن التكيف والتوافق الذى يتحقق فى مرحلة المراهقة يؤثر تأثيرا بالغا فى النضج الإجتماعى والنفسى للأفراد وفى تنمية علاقات صحيحة بينهم وبين المجتمع ككل .

وتمثل مرحلة الشباب المبكر مرحلة عمرية هامة انتقالية يمر خلالها الفرد من مرحلة الطفولة إلى المراهقة ليصل إلى النضج النفسى والإجتماعى ، ومن المؤكد أنه خلال هذه العملية الإنتقالية يتعرض الشباب لكثير من الضغوط العاطفية والنفسية والإجتماعية بعضها داخلى وبعضها الآخر خارجى مرتبط بالأصدقاء والأسرة ومؤسسات التنشئة الإجتماعية

وبالمجتمع بصفة عامة ، وأحيانا تعمل هذه القوى الخارجية على الإسراع بالانتقال إلى مرحلة النضج الإجتماعى والنفسى بمعدلات أسرع أو العكس .

ويمكن القول أن التفاعل بين القوى الداخلية والخارجية هو المسئول عن النجاح أو الفشل فى وصول الشاب إلى مرحلة النضج الإجتماعى والنفسى التى نتحدث عنها .

والشباب هم أكثر فئات المجتمع حيوية وقدرة ونشاط وحب التجديد ، وهم أكثر الفئات تأثرا بالمتغيرات التى يشهدها هذا المجتمع ، بل يمكن القول انهم مصدر من مصادر التغيير الإجتماعى فى المجتمع .

ولاشك أن المجتمع المصرى شهد تغيرات كبيرة فى السنوات الأخيرة وعلى كل المستويات ، وقد انعكست هذه التغيرات على الشباب ، والمقصود بالتغيرات تلك التى تطرأ على كافة جوانب الحياة فى المجتمع ، على سبيل المثال التطور الحادث فى مجال الإعلام ووسائل الإتصالات والذى انعكس سلبيا وإيجابيا على الشباب .

وتؤثر هذه التغيرات على الأسرة التقليدية وبالتالي على علاقة الأب بابنائه وأيضا العلاقة بين الأجيال ، وهذا يفسر لنا اختلاف شكل العلاقة بين الأب والإبن منذ نصف قرن عنها الآن ، ويفسر لنا بالتالى الأنماط السلوكية التى نجدها الآن فى المجتمع ولم تكن موجودة منذ سنوات طويلة .

وسرعة معدلات التغيير الإجتماعى فى المجتمع تزيد من إحساس الشباب بالإغتراب واللامبالاة ونطلق عليها أزمة الهوية identity crisis

التي تنشأ من عدم قدرة الشباب على فهم ذواتهم (الجديدة) وتقبلها والتعامل معها ، وهي أزمة يتوقف على حلها إستمرار نضوج الشباب بشكل سوى ، وما يزيد من إحساس الشباب بالإغتراب لدرجة عدم الإنتماء هو شعورهم بالإستبعاد وعدم وجود دور واضح لهم فى المجتمع وعدم الإهتمام بهم ، ويكون نتيجة كل هذا عدم قدرتهم على اتخاذ الكبار قدوة ملائمة لسلوكياتهم .

وكما أشرنا حدث تغير فى بناء الأسرة انعكس بالطبع على طبيعة العلاقة بين اعضائها ، ولم يعد الدور التقليدى للأب هو الدور نفسه السائد الآن كصاحب السلطة المطلقة ، وهذه العلاقة تختلف من بيت لآخر ، فنجدها تقوم على أسس تربوية سليمة فى بيت وقد تتلاشى هذه الأسس لتصبح متحررة من أى قيود فى بيت اخر بمعنى أننا نجد صورة الأب الذى يقوم بدوره الصحيح تجاه ابنائه ويغرس فيهم القيم الإيجابية ويوجههم التوجيه الصحيح ويعاقبهم إذا اخطأوا ، ويقوم بدور المراقب لسلوكياتهم فلا يترك لهم إلا مساحة الحرية المطلوبة .. وعلى النقيض من ذلك نجد صورة الأب الذى يعطى لابنائه الحرية بلا حدود والتي تصل إلى درجة التحرر التام تحت شعار الديمقراطية ، ويترتب على هذا بعض الإنحرافات .. ومن هنا لابد من وجود سلطة توجيهية داخل البيت تكون قائمة على التفاهم والإقناع والتوجيه والإرشاد ، وهذا دور الاباء والامهات نحو أولادهم .

الدور الإيجابى للبيت أو التنشئة الإجتماعية السليمة تحقق النضج النفسى والإجتماعى للابناء ، ويظهر فى صورة إيجابية لأفكارهم وتصرفاتهم ، وعدم حدوث هذا النضج يعنى أن الشاب يعيش فى صراع

ناتج عن عدم استيعابه للتغيرات الحادثة في المجتمع أو لقصور فى التربية والتنشئة الإجتماعية .

يظهر هذا القصور أو الإضطرابات فى شكل شعور بالقلق والإحباط والتوتر ، وتزايد هذه الإضطرابات فى ظل وجود احتياجات أساسية لا يتم تلبيتها مما يشعر معه الشاب بعدم الأمان والحرمان إذ أنه لا يجد ما يحقق به طموحه فى حياة مستقرة فى ظل وجود بطالة وفقر فيحس بعضهم بالضيق والاكتئاب واليأس وفقد الثقة بالنفس ، ونتيجة لذلك تجد من يقبل منهم على المخدرات مخرجاً من أزمتهن ومهرباً من خوفهن الرهيب الناجم عن اعتقادهم الجازم بأن مستقبلهم قد أصبح مظلماً لارجاء فيه ، وهذا الكلام ينطبق على الشاب الجامعى الذى يتزوج عرفياً من زميلته لأنه يعلم تماماً أنه لن يستطيع أن يتزوج وتكون له أسرة وأبناء إلا بعد سنوات طويلة .

هنا يبرز دور الاسرة فى حماية الشاب فإذا كانت عملية النمو والتربية صحيحة تتمتع الفرد بالصحة النفسية وتكيف مع نفسه ومع المجتمع ومشاكلة وإحباطاته ، وشعر بالأمن النفسى وهى حاجة ضرورية للإنسان وتمثل صمام الأمن والأمان بالنسبة له وهى التى تحفظ له تماسكه وقوته وسعادته وثقته بنفسه ، وإذا انهار الأمن النفسى للإنسان صعب إشعاره بالأمان . . . وشعور الأمان يأتى فى ظل عدم وجود توترات وقلق وصراعات نفسية والتحرر من المشكلات والأزمات والخلو من الإنفعالات العنيفة والحادة .

ويشعر الإنسان بالأمان عندما يكون واثقاً من نفسه راضياً عنها ذلك لأن رضا الفرد عن نفسه أساس شعوره بالرضا عن المجتمع المحيط به .

* متى يهتز الأمن النفسي ؟

هناك عوامل كثيرة تفقد الإنسان نعمة الأمان منها شعوره بالظلم وضيق الحقوق المشروعه وهدرها والإحساس المستمر بالتهديد والخوف من الغد ، وعدم حريره فى التعبير وشعوره بالإحباط وظلام مستقبله مما يجعل الفرد يفقد الأمن النفسى ليحل محله الشعور باليأس والإحباط والوحدة .

إذن عملية بناء الإنسان أو ما يطلق عليها التسامى ويقصد بها الإرتقاء بسلوك الفرد إلى أعلى مراتب الإنسانية سموا ورفعته . تلك العملية التى يستبدل فيها الإنسان تلك الدوافع غير المقبولة إجتماعيا وخلقيا بأشكال راقية من السلوك المقبول المتحضر الذى يقبله المجتمع .

وعملية بناء الإنسان كما أشرنا تبدأ فى البيت باستكشاف هوايات الإبن وتوجيهه وتشجيعه لإشباع هذه الهواية وتنمية مهاراته فيها فذلك يقيه من حالات الإضطراب النفسى ويعمل على خفض حدة التوتر والقلق لديه ويساعد على تقويم سلوكه وتشكيل شخصيته بشكل سوى .

ولعل النمو الروحى والخلقى هما أهم أوجه النمو على الإطلاق فى شخصية الإنسان ذلك أن التوجيه الدينى يغرس فى الأبناء الحياء فينمو مع نموهم ويعصمهم إلى درجة كبيرة من الزلل والانحراف ، وهو من أهم العوامل التى تقوى تأثير الدين فى نفوسهم وظهور ذلك فى سلوكهم وإحترامهم للكبار وإتخاذهم قدوة ، والتوجيه الدينى سبيل إلى الهداية والإصلاح على مستوى الأفراد وعلى مستوى المجتمع ، وإذا انهارت أخلاقيات الفرد فلا جدوى منه مهما بلغت ميزاته الأخرى .

والأخلاق لاتنفصل عن عادات وتقاليد المجتمع وقيمه وأنماط سلوكه والآداب المرعيه فى هذا المجتمع ، والأخلاق لا تختلف من طبقة لأخرى أو من جنس لآخر فيجب أن يتسم بها الجميع ، ويندرج تحت مفهوم الأخلاق مجموعة مبادئ مثل الصدق والأمانة والشرف والضمير . . والضمير هو مفتاح الأخلاق ويعنى شعور الفرد بالواجبات والمسئوليات تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه .

يتكون الضمير خلال الشعور بالالتزام أو بالواجبات الإجتماعية ، ويلعب البيت أو الوراثة دورها فى هذه المسألة ، والضمير هو معايير الفرد وقيمه ومبادئه ومثله العليا ، إنه السلطة الضابطة العليا فى الإنسان فإذا لم يستجب الفرد لندائه فإنه سوف يعاقب عن طريق قوة داخلية من خلال الشعور بالذنب وكراهية الذات ونبذها .

أى المعايير الداخلية التى نسميها صوت الضمير الذى يرشد الفرد فى سلوكه وفى أحكامه الخلقية ، ويلعب الضمير دور الأب والمراقب والشرطى ، ويحدد السلوك ويمنعه إذا كان خاطئا ويقمعه ويتحكم فى ضبطه .

ويختلف تأثير الضمير من شخص لآخر . فهو قاس جدا عند شخص ، وضعيف عند شخص آخر ، وبالتالي يختلف سلوك الأول عن الأخير صاحب الضمير الميت .

وهناك عوامل مؤثرة فى نمو الضمير :-

* قيم الثقافة ومعاييرها التى تنتقل من الأباء والأمهات إلى الأبناء

وتأثير علاقة الآباء بالأبناء والعقاب عند الخطأ ودفء العلاقة بين الأب وإبنة .

* التوافق الإجتماعى ويقصد به تلاؤم الفرد وسلوكه لظروف المجتمع ومتطلباته أى تكيف إجتماعى .

* البذرة السيئة ويقصد بها الانتقال الوراثى لسلمات الشخصية من خلال توارث أمراض نفسية .

النتيجة النهائية لتنشئة الفرد الإجتماعية تظهر فى إتجاهاته الإجتماعية وأفعاله وأقواله فى التعبير عن هذه الإتجاهات ، كما تظهر فى تعامله اليومى مع غيره من الناس ومع نواتج ثقافته . ما اكتسبه من خبرات وتجارب خلال مراحل عمره ، ومن هنا تأتى أهمية هذه التنشئة فى تحقيق مفهوم الضبط الإجتماعى لكى يكون السلوك مستقيماً .

ومن الأهمية وجود دور الأب الواضح مما يحقق للإبن الثقة بالنفس والإحساس بالقوة وتشكيل قيمه ومعتقداته وسلوكه المتماشية مع القيم الدينية والإجتماعية والخلقية .

* ومع انشغال الأب والأم بالعمل ينمو تأثير الأصدقاء :-

تلعب جماعة الأصدقاء دوراً رئيسياً فى عملية التربية الإجتماعية وتشكيل إتجاهات وقيم الشاب (ذلك أن معظم أوقات الفراغ يقضيها الشباب مع اصدقائهم) وهى إما أن تكون إتجاهات إيجابية أو سلبية وفقاً لنوع الأصدقاء وأسلوب تربيتهم .

* دور وسائل الإعلام

تلعب وسائل الإعلام دوراً في اكتساب الشباب لأدوارهم الاجتماعية وابتعادهم عن أسرهم ، وبالتالي تقوم هذه الوسائل بما تبثه من مواد في تشكيل نسق القيم لدى الشباب .

والغزو الثقافي الأجنبي الذي تبثه الفضائيات يحمل أفكاراً غريبة عن المجتمع وبدع هدامة وإباحية ، وبما يزيد من خطورة الأمر حينما ينظر الشباب لهذه الأفكار أو الموجات الهدامة على أنها ذات قيمة كبيرة وتمثل التحضر بعينه ، فيبدأ في تقليد ما يتلقاه وهذا يفسر ما نراه من سلوكيات غريبة غير مألوفة في الشكل والمضمون . . ملابس خارجة وتسريحات شعر غريبة ، وتصرفات غير مسئولة تحت دعاوى الموضة أو (النيولوك) وأصبحت الفئة المحافظة من الشباب التي لا تجرى وراء هذه الموجة توصف بالجمود والتخلف من جانب هؤلاء الشباب غير الاسوياء .

* دور المدرسة :-

بعد الأسرة تأتي المدرسة المؤسسة الثانية المسئولة عن تربية الإبن تربيوا ، تلاشى هذا الدور نتيجة زيادة أعداد الطلاب ، فلم تعد للمدرسة أى سلطان أو رقابة على الطالب ، وحتى دور المعلم اختفى ، ففى ظل الدروس الخصوصية أصبح الأستاذ يسترضى الطالب ، وبعد أن كانت العلاقة قائمة على تبجيل الطالب لأستاذه أصبح الآن يدفع له ثمن الدروس الخصوصية فانهارت علاقة التبجيل والإحترام .

الخلاصة إذا كنا نريد علاج قضية الزواج العرفي فالإصلاح يبدأ من داخل البيت ويشمل المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام و حسن إختيار الأصدقاء ، وقيام كل المؤسسات بما فيها المؤسسات الدينية ذات التأثير الكبير على الشباب بدورها لتصحيح المسار .



الفصل الرابع
طرائف وغرائب
في قضايا الزواج العرفي

عبدالمال الحنفی

بیت شمع خفایہ

رقم ۱۰۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱

خيانة زوجية

قابلته فى مدرج كلية الطب بإحدى الجامعات الإقليمية شعرت بارتياح له ، نبض قلبها لأول مره ، وكانت الفرحة تنطلق من عينيها كلما رأته يقترب منها ليتحدث معها لدرجة انها خشيت أن تفضحها عيناها أمام رفاقها ، فالعيون تكشف المشاعر الحقيقية ، وكادت تطير فرحا عندما علمت أنه يبادلها نفس المشاعر واعترف بحبه لها . . ومرت الشهور والسنوات ونجحنا فى الكلية وتخرجنا وتقدم لخطبتها شعرت وقتها أنها امتلكت الدنيا بأكملها وأن اللجنة فتحت أبوابها لها .

أخيرا جمعتهما عش الزوجية ، وعاشت أسعد أيام حياتها . . وبمرور السنوات أنجبت طفلها الأول ، طلب منها زوجها التفرغ للبيت ورعاية إبنتهما ، رحبت بالفكرة واستجابت له وبعدها رزقا بطفل آخر .

وفى يوم حدث ما لم يكن يخطر لها على بال وهى تقوم بترتيب مكتبة زوجها اثناء وجوده بالمستشفى وقعت فى يدها ورقة وعندما قرأتها كاد يغمى عليها من وقع الصدمة ، لقد اكتشفت أن زوجها متزوج عرفيا من حكيمة بالمستشفى التى يعمل بها ، ومضمون الورقة اعتراف منه بهذا الزواج وإقرار بأن أى ذرية تنتج عن هذا الزواج تنسب له .

أفقدتها الصدمة توازنها ولم تنتظر حتى يعود من العمل وتواجهه ، أخذت طفلها وذهبت إلى بيت والدها ، لم تتحمل انتظاره ومواجهته بالحقيقة ، وحتى عندما ذهب زوجها لبيت أسرتها رفضت أى مناقشة معه

فى هذا الموضوع فقد باع الحب الكبير الذى شعرت به نحوه وضحت بكل شىء من أجله وخان العشرة ، ولهذا أصرت على طلب الطلاق وتمسكت بحقها المقرر فى قانون الأحوال الشخصية على اعتبار أن زوجها خانها ولم يعلمها بزواجه ، وأحالت المحكمة أوراق الدعوى إلى النيابة العامة لبدء الرأى القانونى ، انتهت مذكرة النيابة إلى رفض دعوى الطلاق التى رفعتها الطيبية لأن وثيقة الزواج من الزوجة الثانية عرفية وليس زواجا رسميا ، وبالتالي لا يجوز معه للزوجة حق طلب الطلاق من زوجها !

ورغم أن القضاء قال كلمته لكن رفضت الزوجة الرضوخ للأمر الواقع ولم تقبل العودة إلى زوجها . . فحياتها الزوجية أصابها شرخ كبير يصعب علاجه .

سواق الهانم

تتشابه قصة فيلم سواق الهانم مع هذه القصة . . الفتاة الثرية الطالبة وسائقها الخاص الذى يقوم بتوصيلها لكلية التجارة التى تدرس بها . . السائق يكبرها بسنوات لكنه نصب شباكه حولها ، أو أن مشاعرها اتجهت نحوه وأحبهته برغم فارق السن والثقافة والمستوى الإجتماعى ، فهى تنتمى لطبقة ثرية وهو يعمل عندها ، نسيت أو تناست كل هذه الفوارق وذابت فى كلامه المعسول ، وعندما عرض عليها الزواج عرفيا وافقت ووقعا على الورقة .

وكان لابد للمستور أن ينكشف فى يوم من الأيام وعلمت أسرة الفتاة

بأمر هذا الزواج ، وحاولوا حل الموضوع وديا بإقناع السائق بتطبيقها لكنه رفض ولا مفر أمامهم من اللجوء إلى القضاء .

الشقة ليست من حق الزوجة عرفيا

هى فى الأربعينات من عمرها استحالت الحياة الزوجية مع زوجها لأنها عاقر لا تنجب ، وانفصلت عن زوجها وليس لها أحد سوى بعض الأقارب انشغلوا عنها بحياتهم عاشت وحيدة حياة كلها قلق وشعور بالوحدة ، كانت تخشى أن يحدث لها مكروه وهى وحيدة فى بيتها لا يؤنس وحدتها رفيق ولا يشعر بها أنيس ، كانت تنتابها هواجس انها يمكن أن تمرض وهى وحدها فلا ينقذها أحد ، كانت تكره الليل ، ففى النهار يمكن أن تشغل نفسها بجيرانها .

نصحتها جاره بأن توافق على فكرة الزواج ، ففيه حل لمشكلة الوحدة ، وبالفعل تقدم لها رجل كبير فى السن لديه شقة يعيش فيها وحيدا بعد زواج أولاده ووفاة زوجته منذ سنوات طويلة .

تزوجته عرفيا فقد كانت تلك رغبته ولم تجد مفرا من الموافقة ، وعاشت معه الحياة بحلوها ومرها وكأن القدر اكتفى لها بهذا القدر من الاستقرار ، فقد مرض الزوج وتوفى ، وفوجئت بصاحب العقار يطالبها بمغادرة الشقة وإلا طردها منها ، وعندما رفضت لم تجد من يساندها ، ورفع ضدها قضية طرد باعتبار أن عقد إيجار الشقة باسم الزوج المتوفى وهى متزوجة منه عرفيا وليس زواجا رسميا .

جاء حكم المحكمة لصالح صاحب العمارة ، واستأنفت الزوجة الحكم ،
وجاء حكم الإستئناف مؤيدا للحكم الأول وهو الطرد من الشقة !

الزوجة تنكر زواجها العرفي

سيدة ثرية تعيش حياة رغدة ، فى يوم حمل لها القدر خبرا سيئا توفى
زوجها فى حادث سيارة مروع ، عاشت أحلك الأيام وكانت تشعر بالوحدة
إذ تزوجت إبنتها وانشغلت عنها بحياتها . . بعد ثلاث سنوات من وفاة
زوجها تعرفت على موظف تقرب منها وعرض عليها خدماته ، أنهى لها
كل الأعمال التى كانت لاتستطيع إنجازها وحدها ، وجد فيها فرصة عمره
حيث أنها ثرية وزاغت عينه وطمع فى جمالها وأموالها . . وهى انخدعت
بحنانه وعطفه وكانت تشعر أنها بحاجة لهذا العطف ولرجل يشعرها
بأنوثتها وأنها مازالت مرغوبة .

فاتحها فى الزواج ترددت وفكرت فى الأمر ، خشيت أن ترفض فيبتعد
عنها ، وفى نفس الوقت رفضت الزواج الرسمى فهدها تفكيرها إلى فكرة
الزواج العرفي ووجدت فيه الحل ، إذ أنه فى نظرها زواج غير مقيد باختصار
ورقة يمكن تمزيقها فى أى وقت إذا أرادت التخلص من هذه الزيجة .

وافق الرجل على مضمض وتزوجا بالورقة العرفية واشترطت عليه أن
يكون الزواج فى السر لايعلم به أحد وأن يتردد عليها فى شقتها الفاخرة
من وقت لآخر بحجة انتهاء أعمالها ، بعد فترة شعرت بالملل وعدم الإرتياح
وأحست أنه غير مناسب لها وقد تزوجها طمعا فى ثروتها فطلبت منه إنهاء
هذا الزواج ومزقت الورقة ولما رفض طرده من الشقة .

اتجه الزوج للمحكمة ، وأنكرت الزوجة زواجها منه ، ولم ينصفه حكم القضاء لأن الزواج العرفى لا قيمة له إذا أنكره أحد الزوجين .

مغامرة نسائية

القضية المنظورة أمام المحكمة مثيرة للدهشة طرفاها زوجة فى الثامنة والاربعين من عمرها أما الزوج فهو صبى عمره ١٧ سنة ابن صديقتها ، الزوجة ثرية مقتدرة ، تزوجت ثلاث مرات من قبل ولم تنجب ترددت على الاطباء وكلهم أجمعوا عدم وجود مشكلة تمنع الإنجاب ، عندما رأت ابن صديقتها لعب الشيطان برأسها فهو شاب فى مقتبل العمر تبدو عليه ملامح رجولة مبكرة طارده وأغرته بالهدايا والسهرات حتى أوقعته فى غرامها ، طلبت منه الزواج بورقة عرفية وأمام الإغراء وافق فهو شاب فى مرحلة المراهقة لم يدرك تصرفاته جيدا ، أما الزوجة فقد تحقق لها ما أرادته لقد حملت وأنجبت طفلا نسبته إلى أبوه الذى فاق من صدمة زواجه ليجد صدمة ابوته لطفل من زوجه فى سن أمه .

انكشف السر أمام أسرة الشاب ورفضوا الإعراف بالطفل بل ولجأوا إلى المحكمة لنفى نسب الطفل للصبى إذ كيف يصبح أبا وهو ما زال طالبا فى الثانوى ويحصل على مصروفه من أسرته .

زواج عرفى جماعى فى مدرسة

فى محافظة الغربية توجد مدرسة للتعليم الثانوى الصناعى المشترك طلبة وطالبات ، وفى إحدى الحصص سقطت إحدى الطالبات مغشيا

عليها ، وعندما وقع الطبيب الكشف عليها إكتشف أنها حامل ، وقع الخبر كالصاعقة على إدارة المدرسة لكن المصيبة كانت أكبر من ذلك بكثير ، فقد اعترفت الطالبة أنها متزوجة بورقة عرقية من زميل لها فى المدرسة وأنها ليست الوحيدة التى وقعت فى هذه الورطة ، بل يوجد ٤٥ حالة زواج أخرى بالمدرسة بين الطلبة والطالبات و١٥ طالبة حامل نتيجة هذا الزواج !



الفصل الخامس
نماذج زيجات عرفية

نماذج زيجات عرفية

هذه الكلمات على لسان فتاة ضحية الزواج العرفي :-

حصلت (. .) على ليسانس وعملت فى شركة سياحة ، لاحظت أن مدير الشركة بدأ يتعامل معى باهمام ويتقرب لى لىس كرئيس بل كصديق يحكى لى أسراره وأسرار حياته الخاصة ، ولم تصدر منه أى كلمة تجعلنى أبتعد عنه أو أخاف منه ، وبعد عام ونصف من علاقتنا معا فاجأنى بأنه يحببنى ويريد الزواج منى بشرط أن يكون زواجا عرفيا لأنه متزوج ولديه أولاد وحتى يتمكن من إعلان الزواج فى الوقت المناسب .

أغرانى بكلماته وطريقته وقد جعلنى أسلوبه الناعم أفقد عقلى وكأنه عمل لى غسيل مخ ، صدقته وتوهمت أننى أحببته وتزوجته وعشت معه أسعد أيام حياتى ، ولم يعرف أحد من أهلى بتلك الكارثة ، وعندما شعرت بالحمل صارحته فإذا به يتغير تماما فبدأ يتجاهلنى ويطلبنى بإجهاض الجنين والأكثر من ذلك أننى عندما وافقت وطلبت منه الذهاب معى إلى الطبيب رفض وسرق ورقة الزواج العرفى من حقيبتى .

ترددت على عدة اطباء رفض بعضهم ووافق البعض مقابل مبلغ مالى كبير حوالى أربعة آلاف جنيه ، ولم يكن معى هذا المبلغ فطلبت منه رفض ونهرنى بكلمات جارحة ، بدأت حالتى الصحية والنفسية تتدهور ، وقام زوجى بطردى من العمل بل واساء إلى سمعتى ونشر فى الشركة شائعات أننى سيئة السلوك وحملت سفاحا من شخص وأدعى أنه والد الجنين .

وخلال هذه الفترة كذبت على أهلى وقلت لهم اننى عثرت على عمل فى الغردقة وأقمت عند صديقة ساعدتنى فى جمع مبلغ العملية ، وكنت قد وصلت للشهر الرابع فى الحمل ورفض الطبيب إجراء العملية لأن ضغطى كان مرتفعا وحالتى الصحية لا تسمح بالإجهاض ، وصارحنى الطبيب بأنه سيمثل خطورة على حالتى .

فى أثناء ذلك حاولت التخلص من الجنين لكنى فشلت ، ولم أتوقف عن ملاحقة زوجى والتوسل إليه ، ولم أجد أمامى أى وسيلة سوى اللجوء لأمى والإعتراف لها ووقع الخبر عليها كالصاعقة وذهبت هى ووالدى إليه يطلبان منه زواجى رسميا لكنه طردهما من مكتبه ، وقررت الإنتقام منه ، وبعد الولادة توجهت إلى قسم الشرطة وحررت له محضرا وللأسف نجح بفضل صلاته فى حفظ المحضر ولجأت إلى المحكمة بدعوى إثبات نسب لكنه لم يحضر الجلسات وبعد مداوات وفى النهاية رفضت المحكمة الدعوى ، وصممت على اجراء إستئناف للحكم رغم ضيق حالى ، فقد عشت المأساة وأدفع ثمن ما ارتكبته فى حق نفسى أولا لكن ما ذنب إبنى يعيش حياته بلا كيان أو دليل رسمى ، أعترف أننى اخطأت ويكفى نظرة المجتمع لى لكن ما يعينى الآن حق إبنى !

نشأت (م . م) فى أسرة متوسطة لكن ابتسم الحظ لوالدها فسافر للعمل فى دولة خليجية واصطحب الزوجة معه ، وكان دخله مرتفعا فأراد أن يعوض إبنته عن غيابه وغياب أمها فأغدق عليها بالمال والحلى الذهبية ، وحصلت الإبنه على مجموع كبير فى الثانوية العامة والتحقت

بكلية نظرية ، ولأن الأسرة تقيم بإقليم فقد قرر الأب أن يستأجر شقة تقيم فيها ابنته مع جدتها بالقاهرة وبالتحديد بأحد الأحياء الراقية .

ومنذ اليوم الأول للفتاة بالكلية لاحظ زملاؤها النعمة التي تعيش فيها من ملابسها الغالية والمجوهرات التي تتزين بها والمصاريف التي تنفقها ببذخ ، اقترب منها زميل وقد أغراه جمالها ومالها ودعاها للانضمام للإسرة الجامعية التي يشرف عليها بالكلية وشيئا فشيئا أوهمها بحبه لها وكان يصطحبها في كل رحلاته وحفلات أعياد ميلاد أصحابه في الكلية وخارجها .

لم تلاحظ جدتها تغير سلوك حفيدتها لأنها سيدة مسنة كانت تنام مبكرا ولا تدرى عنها شيئا ، توطدت علاقة (م) بزميلها وكان يبتزها فيحصل منها على مال بحجة الاقتراض مره ومره أخرى تدعوه لوجبات على حسابها . . ثم جاءت الخطوة الأخطر عندما انزلت في هاوية الإدمان بسببه حتى جاء يوم وكانت معه في حفلة وشربت ووضع لها بالإتفاق مع صديق له المخدر في الخمر وغابت عن الوعي واغتصبها .

أفاقت في الصباح على الكارثة ، عادت إلى البيت ومكثت به عدة أيام ، لم تستطع مواجهة زملاء في الكلية ، وبعد أن استجمعت قواها ذهبت إلى الكلية وقابلت الشاب ونهرته وطالبته بإصلاح ما اقترفه في حقها حاول امتصاص غضبها وصارحه بأنه يحبها لكنه لا يملك أى مقومات للزواج فلم تجد أمامها إلا الموافقة على فكرة الزواج العرفي بورقة وتزوجته وظلت على علاقة به ثلاث سنوات كان يأتي لزيارتها سرا بعد أن تنام جدتها ويخرج دون أن يراه أحد .

وخلال هذه السنوات كانت تنفق عليه من الأموال التي يرسلها لها والدها ، وتطور الأمر بعد ذلك فقد بدأ فى ابتزازها ومطالبتها لها بالسهر معه فى شقق أصحابه من المصريين والعرب ، وفى إحدى المرات أجبرها على الرقص معهم والمصيبة أن أحدهم اغتصبها فى حضوره ولم يفعل شيئا فقد قبض ثمن ذلك ، ولم تفلح تهديداتها له فقد طالبها مقابل طلاقها بمبلغ عشرة الاف جنيه حتى يستطيع أن يبدأ حياته العملية بمشروع صغير وطبعاً لم تستطع تدبير هذا المبلغ ، وتشعر أنها فى مستنقع لاتعرف الخروج منه ، ولا كيف تواجه أسرتها؟ فهى لم تتورط فقط فى زواج من شاب منحرف بل لقد أجبرها على السير فى طريق الدعارة !! .

(سلوى .ع) سيدة فى الخمسين من عمرها زوجها كان يعمل بأحد المصانع قبل أن يمرض ويدخل المستشفى ويلقى وجه ربه ، لديها ثلاثة ابناء و بنت ، سعت الزوجة لإنهاء إجراءات صرف معاش زوجها المتوفى لكى يعينها على تدبير المعيشة ، بعد فترة قصيرة لاحظ الجيران تردد جارها عليها فى شقتها فى أوقات متأخرة ، وبدأ القيل والقال والشائعات تلوك بها الألسنة عن سلوك الأرملة التى لم يمر عدة أشهر على رحيل زوجها لدرجة أنها غيرت ملابسها السوداء وارتدت الملابس الملونة بعد الأربعين مباشرة .

وصل كلام الجيران إلى إبنها الذى يتغيب عن البيت أياما بحكم شغله خارج القاهرة ، لا شىء يظل مستترا خاصة فى المناطق الشعبية ويبدو أن سلوى ضاقت باتهامات ونظرات الجيران فصارحت الجميع بوقاحه تحسد عليها وأعلنت أنها متزوجة الجار عرفيا وأنه يتردد عليها ليلا من وقت لآخر

بعلم زوجته وأولاده ، وانكشف السر واتضح أنها شاغلت الرجل وتزوجته عرفيا حتى لا ينقطع معاش زوجها المتوفى ، وهى تتصور أنها لم ترتكب أى خطأ بهذا السلوك وتبرر تصرفها على أنها فعلت ذلك لحاجتها إلى وجود رجل معها يعينها على تربية أولادها ويحميها من الناس ، لكن الحقيقة أن جيرانها ينظرون لها باحتقار ويندهشون من موقف الزوجة الأولى التى وافقت على هذا الوضع غير الطبيعى .

من آثار هذا الزواج أن سلوكيات الابناء اختلفت تماما للأسوأ واتجه الإبن الأوسط لإدمان الحبوب المخدرة ومن ثم السرقة فكان يسرق من بيوت الجيران ما تطوله يده لكى ينفق على إدمانه ، ولا يكاد يمر أسبوع دون أن يثير لوالدته المشاكل ويتشاجر معها ويترك لها البيت وأخيرا قبض عليه وتم تحويله للأحداث .

(س.أ) صيدلانية عمرها ٤٠ عاما) بعد تخرجها من الكلية تقدم لها طبيب شاب كان يكبرها بخمس سنوات ظروفه كانت مناسبة من حيث المستوى الثقافى والسن والظروف والإمكانيات لكنها كانت ذات تطلعات وتحلم بحياة كلها ترف . ولن يحقق لها ذلك إلا العريس الثرى ، وتقدم لها شاب كانت إمكانياته المادية أعلى ويعمل بالتجارة ، ورغم أنها كانت تعلم بحب الطبيب لها وتمسكه بها ومحاولة كسب رضاها لتوافق على الزواج منه لكنها اختارت بعقلها ووافقت على الشاب المقتدر وتزوجته .

بعد فترة دخل الزوج فى صفقات خاسرة واستدان ووقع شيكات ليس لها رصيد ولكى يتخلص من المأزق هرب للخارج ، ولم تتحمل هذه

الظروف وهى تسكن مع أهله فى فيللا ورفعت دعوى طلاق ضد زوجها وحكمت لها المحكمة غاييبا . . كل ذلك دون علم الزوج وأسرته ودون أن تغير شيئا من عاداتها وظلت تقيم معهم وفكرت فى الطبيب الحبيب الذى سبق وتقدم لها فى بداية تخرجها ورفضته ومرت السنوات ولم يتزوج .

بدأت تنصب شباكها حوله من جديد ولم يتحمل فقد استعاد حبها من أول كلمات حب وعلم منها بخبر طلاقها السرى وعرض عليها الزواج واشترطت عليه أن يكون عرفيا فى السر ودون أن يعلم به أى انسان ووافق وقام باستئجار شقة مفروشة يتقابلان فيها لبعض الوقت ثم تعود لحياتها مع أهل طليقتها !

* الزوجة طالبة بكلية فنون تزوجت عرفيا من مهندس ، ومنذ شهر ظهرت عليها علامات الحمل ، وعندما علم الزوج طلب منها ورقة الزواج العرفى بحجة توثيقها بالشهر العقارى ، واستولى على الورقة واختفى وأنكر معرفته بها وبحملها وعلل ذلك بأنها فتاة سيئة السمعة وتفرض نفسها عليه واضطر لمصاحبته لتهديدها له بالإنتحار وعمل كارثة .

* علم أخوها بالواقعة وذهب إليه لإصلاح الوضع إلا أنه سبه وطرده فلجأت الزوجة إلى النيابة واستشهدت بالجيران الذين أكدوا أنها متزوجة من والد الطفل ، وأحضرت صورا فوتوغرافية تجمع بينهما فى حفلات زواج وأعياد ميلاد ، وقدمت شهادة صادرة من قرية سياحية تثبت زواجهما العرفى ، لكن هل ستكون هذه الأدلة كافية لكى يحكم لها القضاء ؟!

* طالبة أخرى تعرفت على شاب طالب بكلية الهندسة فى أحد

النوادي الكبرى أعجبت به واتفقا على الزواج العرفي حين تكوين منزل الزوجية ، وهربت الفتاة من منزل الأسرة ، وتقدم الأب ببلاغ باختفاء ابنته . . وبعد بحث دام أكثر من ثلاثة أشهر فوجيء الأب بها اثناء خروجه من قسم الشرطة ، تدخل القسم لتحرر محضرا لزوجها لقيامه بتحريضها على إقامة سهرات حمراء لاصدقائه العرب ، تنازل الأب عن المحضر وتحمل خطأ ابنته !

فتاة في العشرينات من العمر مثلها مثل أى فتاة فى مقتبل العمر تحلم بعريس يطير بها فوق حصانه الأبيض كما تسمع وتقرأ فى الاساطير ، شقيقتها الكبرى (هدى) حاصلة على دبلوم التجارة وتعمل فى مركز تجميل صاحبتها سيدة فى الخمسين من عمرها ، وقد أعجبها خلق (هدى) وطبعها الهادىء والأكثر من ذلك ميل إبنها لها فشجعتة على خطبتها ، بل وبادرت بإتمامها ، وعاملت خطيبة إبنها أحسن معاملة . . ومرت الأيام وكان من الطبيعى أن تتعرف السيدة صاحبة مركز التجميل على أسرة (هدى) : والدها ووالدتها وشقيقاتها ومنهن أختها التالية لها فى الترتيب .

وفى يوم فوجئت (هدى) بوالدة خطيبها تحدثها عن شاب يناسب شقيقتها ويصلح لخطبتها مهندس على خلق ومن أصل طيب هكذا وصفته لها ، وبالفعل عرضت هدى الأمر على أسرتها ورحبوا بالموضوع ، وتم تحديد موعد لزيارة العريس المنتظر ، وذهب ومعه السيدة صاحبة مركز التجميل باعتبارها الوسيط فى موضوع الإرتباط ، وتمت الخطبة وبعدها بأشهر الزواج .

والغريب أن السيدة كانت تتعجل إتمام هذا الزواج أكثر من اهتمامها بإتمام زواج إبنتها ، ولاحظت أخت هدى زوجة المهندس اهتمام صاحبة مركز التجميل بزوجها بشكل لافت للنظر ومحاولة مساعدته بشتى السبل حتى انها دفعت من جيبها ما عجز العريس عن شرائه فى الجهاز ، وحتى بعدما تم الزواج كانت كل فترة تدعوها للغداء ، وعند انصرافهما تعطيها من خزين البيت كل مالذ وطاب . ولاحظت العروس ثمة علاقة غريبة تربط زوجها المهندس بالسيدة صاحبة مركز التجميل والوسيط فى هذه الزيجة ، فعندما تكون هذه السيدة فى زيارتها وتركها مع زوجها وتدخل فجأة لتقدم لها واجب الضيافة تلاحظ اقترابها من زوجها بشكل غير طبيعى وهى تهمس له كأن بينهما أسرار ، تكررت ملاحظات الزوجة وتحول الشك إلى اعتقاد حقيقى بوجود علاقة مشبوهة بين زوجها والسيدة ، ولم تجد مفرا من مصارحة زوجها بهذه الشكوك ، وقد حاول فى البداية إنكار هذا وتسفيه ظنها لكنها بعد ضغط وإلحاح وتهديد منها بمفاتيح أسرتها فى هذه العلاقة الغريبة اعترف لها بعد أن حصل منها على وعد بالإحتفاظ بالسر ، وعدم إخبار أسرتها أو أى إنسان به ، قال لها : إن هذه السيدة زوجته ، لقد تزوجها قبلها عرفيا لتساعده ماديا وهى تحبه وتقدم له كل الأموال التى يحتاجها وهى التى اختارتها زوجة له بعد أن قررت تزويجه رسميا على أن تظل قصة زواجه العرفى فى السر ، نزل الخبر كالصاعقة على الفتاة ، ولم يجعلها الصدمة تحفظ السر كما وعدته ، بل تركت له البيت وذهبت إلى أسرتها وحكت لهم القصة وترتب على ذلك أن فسخت شقيقتها الكبرى خطبتها من ابن السيده وتركت العمل فى

مركز التجميل ، وبعد فترة اختفت هذه السيدة تماما بعد أن قطعت علاقتها بالمهندس الشاب ، وبعد أن هدأت الأمور عادت الفتاة إلى زوجها لكنها ظلت تتذكر قصة العلاقة غير الطبيعية بين زوجها وبين السيدة صرتها التي أحبت شابا فى عمر إنها وتزوجته عرفيا فى السر وقد وافق على هذا فى مقابل المال ! .

الزوج والزوجة وبينهما ورقة عرفية . . تبدأ هذه القصة بعلاقة حب ربطت الطالبة بزميلها فى الدفعه بجامعة حلوان ، وكان كل الزملاء يعلمون بالعلاقة الغرامية بين الحبيبين وهما يتعجلان إنهاء الدراسة ليجمعهما عش الزوجية .

لكن يبدو أن الشاب لم يعد قادرا على تحمل بعد حبيبته عنه على الرغم من تلازمهما طوال اليوم بالكلية وفى المساء يتحدثان فى التليفون بدون علم الأستين . . وفجأة قررا إتمام الزواج عرفيا بورقه وقعا عليها مع إثنين من الشهود بالكلية وظل الأمر سرا .

أما الزواج فقد تم فى شقة الشاب حيث انتهز فرصة غياب أسرته عن البيت عندما سافروا لبلدتهم عدة أيام لزيارة الأهل ، وحضرت العروس للشقة ، وتكررت الزيارة طوال فترة غياب أهل العريس ، بعد ذلك كانا يلتقيان سرا كلما سمحت الظروف لغياب أسرته أو أسرته خارج البيت .

وفجأة حدث ما لم يكن فى الحسبان ونزل كالصاعقة على رأسيهما فقد شعرت الطالبة المتزوجة عرفيا بأعراض الحمل وصارحت العريس والذى لم يجد ما يفعله سوى أن يترك الأيام تحمل له هذا المأزق الذى وضع

نفسه فيه ، وكذلك الفتاة التي لا ندرى كيف تحايلت على أسرتها وظلت أمامهم طوال أشهر الحمل وهي ترتدى ما تحاول أن تدارى به بطنها المنتفخة ، وحينما هاجمتها آلام الوضع لم تجد أمامها سوى زوجها العرفى لتتصل به تليفونيا ويبدو أنه يحبها بالفعل حبا جنونيا بدليل أنه لم يتصل لها ولم يتخل عنها بل تحمل مسئوليته واصطحبها إلى المستشفى ، ومن هناك اتصل بأسرتها وتحدث إلى والدتها فى التليفون وحكى لها قصة زواجه العرفى من إبنتها وأنه يحبها وقد اضطر إلى ذلك لمعرفته بأن الأسرتين سترفضان زواج طالب لم يتخرج بعد .

لم تجد والدة الفتاة أمامها مفرًا من الإستسلام للأمر الواقع ومحاولة علاج هذه المشكلة بعيدا عن الأقارب والجيران ، وخرجت الفتاة من المستشفى تحمل طفلها إلى بيت أسرتها فى ظلام الليل الساتر بعيدا عن أعين الجيران ، وتدبرت أسرتها الأمر مع الشاب وساعده لإعداد شقة متواضعة ثم أحضر المأذون والشهود وتم عقد القران بشكل رسمى أمام الجميع ، وإخفاء أمر الطفل لحين مرور عدة أشهر على الزواج ثم إظهاره أمام الناس !



الفصل السادس
الزواج العرفى السرى
فى الدراسات الإجتماعية والنفسية

الزواج العرفى السرى فى الدراسات الإجتماعية والنفسية

دفع إنتشار موضوع الزواج العرفى الجهات البحثية العلمية بناء على طلب المسئولين بدراسة وتحليل هذه القضية دراسة وافية مبنية على أسس من التحليل والرصد والمناقشة ، وقد تمثل هذا فى الدراسة التى قام بها المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية .

فضلا عن دور الجامعات فى اجراء دراسات أكاديمية باعتبارها معنية بهذه المشكلة ، حيث وجود نسبة مخيفة من طلاب الجامعات المتزوجين عرفيا ، وأجريت دراسة فى جامعة المنوفية ، وأخرى فى جامعة الزقازيق حصلت بها باحثه على درجة الماجستير وركزت فيها على الجوانب النفسية للمتزوجين عرفيا .

القضية خطيرة والأرقام لا تكذب ، فالاحصاءات الرسمية تقول إن ١٧٪ من طلاب الجامعات متزوجون عرفيا !!

أولا :- دراسة المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية

تم إعداد هذه الدراسة فى إطار بحث عن الزواج العرفى بين طلبة الجامعة ، وتشكل فريق عمل مكون من الدكتورة لىلى عبد الجواد المستشار بالمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، والدكتورة مها الكردى خبير أول بنفس المركز .

مقدمة :-

تتعرض المجتمعات الإنسانية بصفة عامة منذ نشأتها إلى العديد من التغيرات والتحويلات فى مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والإعلامية وغيرها ، تلك التغيرات تؤثر ولاشك فى البنية الإجتماعية للمجتمع ، مما يؤدي إلى ظهور أنماط سلوكية لبعض الأفراد ومن ثم فهى تؤثر فى الخصائص والثقافات العامة والخاصة لهؤلاء الأفراد بما يشكل فى النهاية صورة عامة تعكس البناء الإجتماعى للمجتمع والذي يميزه عن المجتمعات الأخرى .

وفى العصر الحديث أو فى الحقبة الزمنية الأخيرة بصفة خاصة حدثت تغيرات إقتصادية هامة على المستوى العلمى أفرزت ما يمكن أن يطلق عليه النظام العالمى الجديد والذي يهدف إلى رؤية معرفية عامة تقوم على أساس إقامة تشكيلات إقتصادية بغض النظر عن الإختلافات القومية ، وإحتياجات ومتطلبات كل مجتمع ، ومن ثم ضرورة التعايش مع أنظمة متعارضة .

وقد ساهم فى هذا الأمر التقدم العلمى الهائل فى وسائل الإعلام المرئى خاصة ، وانتشار الأقمار الصناعية الفضائية التى تبث المواد الإعلامية المختلفة فى جميع أرجاء العالم ، ومن ثم تحول العالم إلى ما يشبه القرية الكونية إذا صح التعبير نظرا لعدم وجود موانع أو حواجز تفصل بين المجتمعات فى الأونة الأخيرة .

وقد أدى هذا التطور إلى تغيرات جذرية فى طرق حياة الناس وفى

أدوارهم الإجتماعية وثقافتهم ، بل يمكن القول إنه قد تشكل نوع من الحراك الإجتماعى صعودا وهبوطا الأمر الذى غير المراكز النسبية للطبقات والشرائح الإجتماعية فى مختلف أرجاء العالم ، حيث تؤثر التغيرات الإقتصادية بصورة واضحة وملموسة فى البناء الإجتماعى للمجتمع سواء على المستوى الثقافى أو الإجتماعى وخاصة فى المجتمعات النامية ، ذلك لأنه من الخطأ تصور أن التبادل الثقافى وارد بين ثقافتين غير متكافئتين ، نظرا لأن الثقافة الأدنى تفقد تدريجيا مقومات إستمراريتها ومن ثم فقد تفكك أو تنهار .

وفى ضوء هذا فإن المجتمع المصرى شهد ومازال العديد من التغيرات الإقتصادية وخاصة منذ مطلع السبعينات ، تلك الفترة التى صاحبته تحولات ثقافية وإجتماعية برزت فى البناء الإجتماعى للمجتمع ، والتى تنعكس مظاهرها فى الأنماط السلوكية المستحدثة للعديد من الفئات والطبقات الإجتماعية بأشكالها المختلفة .

فقد صعدت شرائح وهبطت شرائح إجتماعية أخرى ، وظهرت أنماط سلوكية تعتبر فى الواقع غريبة عن المجتمع الأسمى . الأمر الذى أدى إلى إختلاط الأوضاع وعدم استقرارها لدى العديد من الفئات الإجتماعية الذين تتجاذبهم قوى التقاليد من جانب وقوى التقليد من جانبر آخر ، بما يشير إلى عدم وضوح الرؤية لدى بعض الفئات وخاصة من فئة المراهقين والشباب الذين تسود لديهم مشاعر التوتر والقلق والمعاناة وعدم الإستقرار بحكم المرحلة العمرية التى يمرون بها ، وبالتالي ينعكس ذلك الأمر على

القيم والاتجاهات والأفكار والأنماط السلوكية التي يكتسبونها من البيئة المحيطة بمعناها الواسع .

أهمية دراسة مشكلة الزواج العرفي

مما لاشك فيه أن التغيرات الإقتصادية والتحويلات الإجتماعية المصاحبه قد أفرزت العديد من المشكلات على الصعيد الإجتماعي للمجتمع عامة والأسرة خاصة حيث تؤدي الأسرة وظيفة جوهرية ترتبط مباشرة بالحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع من خلال أساليب التنشئة الإجتماعية ، تلك التي يستمد الفرد من خلالها القيم والاتجاهات والأفكار التي تعكس ثقافة المجتمع ومن ثم تنعكس فى الأنماط السلوكية للجماعات والأفراد ، فإذا ما اختلت هذه الوظيفة الأساسية فلا بد وأن ينتج عن ذلك آثار سلبية على الصعيد الإجتماعي عامة .

وبالنظر على التغيرات التي لحقت بالأسرة فى المجتمع المصرى ، يلاحظ حدوث تغير فى الخصائص الأسرية والأدوار الإجتماعية مما أدى إلى تناقص التفاعلات الإجتماعية بين أفرادها نظرا لإنشغال الوالدين فى البحث عن فرص عمل سواء بالداخل أو بالسفر إلى الخارج لتحسين المستوى المعيشى نظرا لإختلال الأوضاع الإقتصادية ، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض مستوى الرعاية اللازمة للأبناء ومتابعتهم بالصورة الملائمة ، واحتلال وسائل الإعلام المرئى خاصة وجماعات الرفاق دورا واضحا فى مجال التنشئة .

وفى هذا الصدد على سبيل المثال فقد تبين من نتائج عديد من

الدراسات العالمية والمحلية وجود علاقة بين معدلات مشاهدة التليفزيون واكتساب الشباب لبعض القيم والاتجاهات والأفكار عن الواقع الإجتماعى من خلال المشاهدة .

وفى دراسة أجريت عن ميول مشاهدة الشباب تبين من نتائجها تفضيلهم المواد الدرامية الأجنبية فى التليفزيون ، بالإضافة إلى وجود علاقة بين التعرض للدراما الأجنبية والإغتراب الثقافى لدى الشباب الجامعى ، ومن هنا تتضح خطورة وسائل الإعلام المرئى وخاصة مع إنتشار القنوات الفضائية فى إكتساب الشباب لبعض القيم السلبية الوافدة عبر الأقمار الصناعية .

ومن أبرز المشكلات الإجتماعية التي طفت على السطح فى الفترة الزمنية الأخيرة مشكلة الزواج العرفى بين الشباب وخاصة بين طلبة الجامعة والمدارس الثانوية ، كما تشير بعض الدراسات الإجتماعية والنفسية والقانونية التى أجريت فى هذا المجال ، بعد أن كانت تنحصر فى بعض الأوساط الإجتماعية التى تتسم بملامحها وأسبابها الخاصة (مثل زواج بعض السيدات الأرامل عرفيا خوفا من فقدان المعاش أو زواج بعض الشخصيات العامة عرفيا بمن تصغرهن سنا لأسباب شخصية) .

فقد تبين من نتائج إحدى الدراسات الإجتماعية فى مجال مدى انتشار مشكلة الزواج العرفى بين شباب الجامعات ان حوالى ٨٧٪ من العينة أكدوا أن الزواج العرفى (السرى) ظاهرة منتشرة بين طلبة الجامعات لايمكن تجاهلها ، وإن كانت مستترة عن الأسرة والمجتمع .

وفى دراسة أخرى على عينه من شباب الجامعات تبين من النتائج حول تصوراتهم عن الخصائص العمرية إن نسبة المتزوجين عرفياً تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٢ سنة حيث يشكل الشباب ٣٧٪ والفتيات ٤٢٪ تقريباً وهى نسبة كبيرة لا يستهان بها .

كما أشارت بعض الدراسات القانونية إلى ازدياد عدد القضايا التى تنظر أمام المحاكم إما لإثبات نسب أو التطليق من زواج عرفى غير موثق ، هذا بالإضافة لتركيز وسائل الإعلام المرئى والمقروء على هذه المشكلة فى الفترة الزمنية الراهنة نظراً لخطورتها وأثارها السلبية على جميع المستويات : النفسية والاجتماعية والقانونية .

فمن الآثار السلبية على سبيل المثال إزدیاد عدد الأطفال مجهولى النسب وتكفل الأم فقط بتربية الأطفال أو محاولة التخلص من الجنين بالإجهاض أو بمحاولة التخلص من آثار الزواج العرفى عن طريق بعض الأطباء المنحرفين ، الأمر الذى ينتج عنه آثار صحية ونفسية سيئة على المستوى الفردى واضطراب العلاقات الأسرية وازدياد عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم ، هذا بالإضافة إلى تفضى الإنحرافات السلوكية الأخلاقية التى تظهر كنتاج لسهولة الزواج العرفى نظراً لعدم توثيقه بصورة رسمية .

فالشباب (أو الفتاة) قد يلجأ إلى الزواج عرفياً (سرا) كحل سلبى لإشباع الرغبات والإحتياجات النفسية والفسولوجية والاجتماعية بدلا من الإتجاه لتكوين أسرة من خلال القنوات الشرعية ، ذلك المطلب الحيوى والهام الذى يحاول الشاب تحقيقه بحكم النضج الجسمى والعقلى والوجدانى الذى يميز مرحلة الشباب .

ولكن نظرا للظروف الاقتصادية التي قد تحول دون تحقق ذلك مثل البطالة وعدم توفر المسكن الملائم ومن ثم تأخر سن الزواج وما شابه ذلك ، الأمر الذى يؤدي إلى الشعور بالإحباط والتوتر والمعاناة ، وبالتالي قد يجذب الشباب إلى أساليب ووسائل أخرى تدفعه لممارسة بعض الأنماط السلوكية السلبية مثل الإتجاه نحو الزواج العرفى والذى لا يتفق ولا يتناسب مع تقاليد المجتمع ومعايير ومبادئه .

وتحاول دراسة المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجناثية عن الزواج العرفى معرفة أبعاد ومعالم هذه المشكلة وطبيعة المتغيرات التى تلعب دورا رئيسيا ومؤثرا فى تشكيلها والآثار المترتبة عليها ، وتستهدف أيضا محاولة التعرف على طبيعة السياق الإجتماعى والتغيرات الاقتصادية والإجتماعية التى حدثت فى إطاره ويمكن إعتبارها مسئولة عن ظهور هذا النمط من الزواج وخاصة خلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة .

ويقصد بالتغير الإجتماعى الاختلافات التى تحدث فى بناء أى نظام خلال فترة من الزمن ، أى التعديلات التى تحدث داخل أى نظام من نظم المجتمع ، كما أنه يشير إلى نمط من العلاقات الإجتماعية فى وضع إجتماعى معين يظهر عليه التغير خلال فترة محدودة من الزمن ، ويقصد به أيضا كل تغير يقع فى التركيب السكانى للمجتمع أو فى بنائه الطبقي أو فى نظمه الإجتماعية أو فى أنماط العلاقات الإجتماعية أو فى القيم والمعايير والأفكار التى تؤثر فى سلوك أفراد المجتمع ، والتى تحدد مكانتهم وأدوارهم فى مختلف التنظيمات الإجتماعية التى ينتمون إليها .

ويقرن بعض علماء الإجتماع والانشروبولوجيا التغير الإجتماعى

بالتغيرات الهيكلية التي تحدث في البناء الإجتماعى كالتغير فى الحجم والتركيب الإجتماعى والأجزاء المختلفة . . بينما يشير البعض منهم إلى الذى ينعكس فى العلاقات الإجتماعية وفى أشكال التفاعلات بين الأفراد ، ويركز البعض الآخر على التعريفات التى تهتم بتحديد مظاهر التغير الإجتماعى ومجالاته : كالتغير السياسى والإقتصادى والثقافى .

ويعمل بعض الباحثين إلى التفرقة بين نوعين من التغير وهما :-

* التغير الإجتماعى

* التغير الثقافى

حيث يشير الأول إلى التغيرات التى تحدث فى العلاقات الإجتماعية . . بينما يشير الثانى إلى التغير الذى يحدث فى القيم والعادات والمعتقدات .

ولقد طور علماء الإجتماع الكثير من الأفكار فى دراسة التغير الإجتماعى واسعة النطاق بحيث تستوعب العوامل التى تؤدى إلى التغير وبشكل خاص العوامل الداخلية للنظام الإجتماعى كالتعليم والتكنولوجيا والتحولات التى تحدث فى النظم السياسية والاقتصادية ، والعوامل الديموجرافية التى لا تحدث التغير بمفردها دائما ، ولكن من خلال تفاعلاتها مع العوامل الخارجية التى يسهم فى صياغتها النظام العالمى أو الأحداث العالمية .

وفى ضوء ما سبق فإن دراسة التغير الإجتماعى تهدف إلى استخلاص المبادئ والعوامل التى تحكم التحولات والتغيرات

والتعديلات داخل المجتمع ، أو النظام الإجتماعى ككل وما ينتج عنها من مظاهر فى المجالات المختلفة .

الزواج العرفى سرى وغير شرعى

يقصد بالزواج العرفى (الشرعى) غير الموثق والذى تتوافر فيه أركان وشروط صحة الزواج الشرعى ، وتحقق فيه مقاصد الشريعة الإسلامية من إشهار وإشهاد ووجود ولى ، ولكنه غير موثق فى وثيقة رسمية ، وإذا لم يتم الإلتزام بتوافر شروطه انصرف عنه وصف الشرعية بل وقد ينسحب عنه وصف الزواج أصلا ، فيكون زنا محرم شرعا مع التنويه بأن الزواج العرفى يصطدم بالقانون الذى لا يرتب أثرا بين الزوجين من حيث الحقوق المترتبة على عقد الزواج الشرعى عملا بنص المادة ٩٩ / ٤ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ / ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والاجراءات المتعلقة بها التى تنص على أنه (لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس ١٩٣١) إلا أن المشرع تدخل بالقانون رقم ١ / ٢٠٠٠ للتخفيف حيث أضاف فقرة أخيرة إلى المادة (١٧) منه نصها (ومع ذلك تقبل دعوى التطلق أو الفسخ بحسب الأحوال دون غيرها إذا كان الزواج ثابتا بأى كتابة) .

والزواج العرفى تعبير عن مشكلة إجتماعية حديثة الظهور فى المجتمع المصرى فى الفترة الزمنية الأخيرة ، ومن ثم فإن الدراسات التى أجريت فى هذا المجال تعتبر محدودة إلى حد كبير . . لذا فقد تركزت معظم الدراسات

التي أجريت فى بعض البحوث الإجتماعية والنفسية ذات الصبغة الفردية ، كما ينبغى الإشارة إلى عدم وجود دراسات ميدانية تعرضت لرصد حجم المشكلة ،ومدى انتشارها كما لم يتم التصدى لهذه المشكلة على المستوى القومى .

وتشتمل هذه الدراسة التي يمكن تصنيفها ضمن البحوث الميدانية الاستكشافية شقين :

الأول :-

دراسة إتجاهات الشباب من طلبة الجامعات نحو مفهوم الزواج العرفى والزواج الشرعى الرسمى وهى تعكس فى مجملها رؤى وتصورات الشباب نحو الزواج العرفى ، والعوامل الإجتماعية والنفسية المؤدية لهذه المشكلة ، والخصائص الإجتماعية والنفسية لبعض الحالات من المتزوجين عرفيا والآثار السلبية المترتبة على هذا الزواج .

الثانى :-

محاولة التعرف على الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والنفسية لمشكلة الزواج العرفى بين الشباب وتوعيتهم بخطورة هذه المشكلة .

تمت الدراسة الميدانية على عينات من طلبة الجامعات (من الجنسين) (جامعات القاهرة وعين شمس وحلوان والاسكندرية) ، وبعض طلبة المعاهد العليا (معهد الخدمة الإجتماعية فى مدينتى القاهرة

والاسكندرية) ، وتراوحت أعمار عينات الدراسة المرحلة العمرية التي تقع بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين .

من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسات :-

رأى الطلبة فى الزواج العرفى

فيما يتعلق بموافقة الطلبة على الزواج العرفى رفض ٨٦,٥ ٪ منهم فكرة هذا الزواج فى حين وافق عليه ٧٩ ٪ من إجمالى العينة فى مقابل ١٤,١ ٪ يوافقون إلى حد ما على هذا الرأى ، كما تبين أن ٨٧ ٪ من الشباب لديهم خلط فى المفاهيم بين كل من الزواج العرفى وكل من الزواج الشرعى والزواج السرى حيث أجابوا بأن الزواج العرفى غير موثق بينما الزواج السرى موثق بعقد بين الطرفين رغم عدم شرعيته ، ويرى ٤٦,٥ ٪ من الطلبة أن الزواج العرفى حرام .

يلاحظ من ذلك أن معظم عينات الطلبة لاتوافق على شرعية الزواج العرفى وأن هناك خلط فى المفاهيم بين الزواج العرفى بصفة خاصة والزواج السرى والزواج الشرعى ، ويعتقد نسبة كبيرة من الطلبة أن الزواج العرفى حرام شرعا .

أهم الأسباب المؤدية للزواج العرفى

١- التفكك الأسرى وغياب الرقابة الأسرية .. جاء هذا العامل فى المرتبة الأولى فى الدراسة .

٢- ضعف الوازع الدينى وجهل الشباب بأمر الدين الصحيح .. جاءت نسبة هذا العامل فى المرتبة التالية بين ٤٤ ٪ و ٧٧ ٪ .

٣- الظروف الإقتصادية السيئة الامر الذى أدى إلى انتشار البطالة وعدم وجود فرص عمل ، والمغالاة فى المهور ، وأزمة الإسكان من ٤٤٪ إلى ٦٦٪ .

٤- الغزو الثقافى والفكرى الوافد من خلال أجهزة الإعلام .

أشار إلى هذا العامل حوالى ٥٨,٣ ٪ من إجمالى الطلبة ، ويوضح خطورة ما يقدمه الإعلام من ثقافات خارجه على الشباب ، وعدم كفاية الدعاية الإعلامية المحلية لمواجهة خطر انتشار الزواج العرفى ، على الرغم من أن حوالى ٩٠٪ من الطلبة أجابوا بأن التليفزيون يأتى فى المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام التي تناولت موضوع الزواج العرفى ولكنه لا يغطى الموضوع بشكل كافى .

٥- الرغبة فى الإشباع الجنسى .

أشار نحو ٩٢٪ من إجمالى العينة أن هذا العامل من العوامل الهامة المؤدية للإلتجاء نحو الزواج العرفى حيث يعتقد بعض الشباب اعتقادا خاطئا بأن الزواج العرفى مشروع لإشباع الرغبات الجنسية بدلا من العلاقات الجنسية المحرمة ١.

الخصائص الإجتماعية والنفسية لبعض حالات المتزوجين عرفيا

تراوحت أعمار عينة الدراسة من المتزوجين عرفيا من الجنسين ١٨ و ٢٨ سنة ، وينتشر بين طبقة الأغنياء فى المقام الأول بنسبة ٥٢,١ ٪، ويليهما بين الطبقة المتوسطة ، ثم الطبقة الدنيا بنسبة متقاربة بلغت ٢٦٪ و ٢١٪ على التوالى ، كما أنه ينتشر فى المناطق الحضرية بصفة خاصة .

تتميز شخصية الشباب المتزوج عرفيا بالسلبية واللامبالاة وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية ، ووجود فراغ كبير يسيطر على حياتهم .

أما الفتيات المتزوجات عرفيا تبين رغبة الفتاة في الإنطلاق والتحرر وإقامة علاقات عاطفية مع الشباب ، وإن الرجل في نظر الفتاة أنانى وغير قادر على تحمل المسؤولية ، وإن الدافع إلى الزواج العرفي غالبا عدم موافقة الأهل على الشاب المتقدم نظرا للظروف الإقتصادية السيئة ، وعدم قدرته على القيام بواجبات الزواج ، بالإضافة إلى تخلى الأب عن دوره الحقيقي تجاه الابناء ، وإن البناء النفسى للفتاة سادى ، ولديها مظاهر اكتئابية وتبحث عن الحماية .

الآثار المترتبة على الزواج العرفي

وجدت الدراسة أن النتائج السلبية المترتبة على الزواج العرفي لأفراد العينة يتمثل فى :-

- * اختلاط الأنساب ووجود أطفال مجهولى النسب
- * ضياع حقوق الأم والطفل فى النسب والميراث والنفقة وضياع الأطفال وتشريدهم
- * الإنحلال والفساد الأخلاقى
- * أضرار صحية تتعرض لها الفتاة
- * أمراض نفسية (خاصة الإكتئاب) نتيجة لفقدان قيمة الذات والفشل فى تحقيق الأحلام ، بالإضافة إلى محاولة إقدام بعض الفئات على الإنتحار ، وانتشار الأمراض الناتجة عن العلاقات الجنسية غير المشروعة .

ناقشت الدراسة الأبعاد المجتمعية والنفسية والإقتصادية للزواج العرفى حيث تناولته الدراسات النفسية باعتباره إنحراف عن الصحة النفسية السوية ، فهو يعكس زواج حالة state وليس زواج سمة trait ويعنى ذلك أن يكون حلا لحالة مؤقتة يمر بها الفرد ويشبع من خلالها حاجته الجنسية والنفسية المتوترة ، وليس وفقا لمعايير المجتمع وقيمه .

وهو أيضا من وجهة نظر أخرى زواجا كاذبا أو منقوصا حيث النية تكون كاذبة ، فالهدف ليس زواجا دائما ولكن له أهداف أخرى مصلحة أو جنسية ، وبلغة الطب النفسى فإن الحالة الوجدانية التى تكون مسيطرة على طرفى العلاقة هى الشعور بالذنب والقلق ، أى مزيد من الإكتئاب والقلق مما يؤثر سلبا على العلاقة ويؤثر سلبا على الأداء الدراسى وعلى الدور الإجتماعى لكل منهما .

أوضحت الدراسة أيضا أن الزواج العرفى بين الشباب يختلف عن ذلك الذى عرفه المجتمع المصرى فى الماضى من حيث شروطه وأسبابه وخصائص من يمارسونه إذا صح التعبير من حيث أنه يتم بين فئات عمرية شبابية وإن التحولات الاقتصادية لها دور بالغ الاثر فى انتشار ظاهرة الزواج العرفى ، بالإضافة إلى تحديات التغلغل الثقافى الذى اشتدت وطأته مع تداعيات العولمة والسماوات المفتوحة والفضائيات ، حتى أن المواد الاعلامية المصرية وخاصة الدرامية أصبحت تحاكى فى كثير من الاحيان الإعلام الغربى وخاصة فى مجال استثارة الغرائز للفئات الشبابية فى المجتمع ، فما كان من بعض الشباب إلا محاولة محاكاة ما كان يمارسا فى الماضى من صورة الزواج العرفى ، ولكن مع تقديم بعض التنازلات (شرط

الإعلام والعلانية على وجه التحديد مكتفية بإعلام صديقين فقط) وهم فى ذلك قد حاولوا التوفيق بين الثقافة الغربية المبيحة للعلاقات الجنسية قبل الزواج وبين الثقافة المحلية التى هى فى ركنها الأساسى مستمدة من الشريعة والدين والعقيدة - متصورين ان ما أقدموا عليه زواج شرعى وهو فى واقع الأمر زواج غير شرعى .

ناقشت الدراسة أثر التحولات الإقتصادية والإجتماعية ومشكلات الطبقة الوسطى ومنها الزواج العرفى نموذجاً ، وأثر هذه التحولات فى ظهور مشكلة الزواج العرفى ، ومن ثم انهيار السيادة الثقافية ، وتعرض النسيج الوطنى للتمزيق من خلال ازدياد جرعة ثقافة الجنس التى توجه فى وسائل الإعلام بصفة خاصة بالإضافة إلى مشكلات ابناء الطبقة الوسطى الذين يعيشون فى سياق مشكل حيث لا عمل ولا دخل ولا زواج ومن ثم يجدوا البديل فى الزواج العرفى تحت غطاء من الشرعية وفى نفس الوقت بلا تكلفة .

التحولات الإقتصادية والإجتماعية خلال ثلاثين عاماً وعلاقتها بالزواج العرفى

شهد المجتمع المصرى تحولات وتغيرات إقتصادية وإجتماعية عميقة كان لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة فى حدوث العديد من المشكلات .

وبعد الزواج العرفى من المشكلات الإجتماعية الحادة التى ظهرت فى المجتمع خاصة فى العقود الثلاثة الأخيرة ، وعلى الرغم من أن الزواج العرفى مقرر شرعاً إلا أن هذا التقرير الشرعى له أركانه وشروطه والتى لا تتحقق فى معظم حالات الزواج العرفى التى نقابلها اليوم ، مما جعلنا أمام

مشكلة إجتماعية ذات طبيعة مرضية تتجلى من خلال سلوكيات ومظاهر عديدة تؤكد انتقال الظاهرة من حالتها السوية إلى حالة باثولوجية .

ومن مظاهر هذه التحولات التى أسهمت فى ظهور مشكلة الزواج العرفى :-

*** التحولات الإقتصادية**

كان رفع معدل النمو الإقتصادى وتحسين مستوى معيشة الأفراد هو الهدف المعلن لسياسات التنمية الإقتصادية التى طبقت منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن . . إلا أن استراتيجية تحقيق هذا الهدف قد اختلفت من فترة لأخرى كما اختلفت درجة الإهتمام بعدالة توزيع الدخل والثروة من فترة لأخرى ومن منهج تطبيقى لآخر .

فقد اعتمدت استراتيجيات التنمية بعد الثورة على قيادة الدولة لعملية التنمية مع سيادة المشروع العام وتبنى نمط التصنيع الثقيل مع استراتيجية الإحلال محل الواردات ، ثم تحولت تدريجيا نحو تحرير الإقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فيما عرف بسياسات الإنفتاح الإقتصادى مع الاتجاه لتشجيع الصادرات فى ظل سياسات التكيف الهيكلى التى طبقت عام ١٩٩١ ، وإن بدأ التحرير الجزئى للأسعار منذ منتصف الثمانينات .

١- التحول الإقتصادى إلى سياسة اقتصاد السوق .

على الرغم من نجاح سياسات التكيف الهيكلى فى تحقيق أهداف استعادة التوازن الداخلى والخارجى خلال السنوات الأولى للإصلاح فى

مصر إلا أنها فشلت فى الإرتفاع بمعدلات النمو وتوقف تقريبا معدل النمو الحقيقى للإقتصاد المصرى ليصل فى عامى ١٩٩٢ / ١٩٩٣ إلى حوالى ٠,٤ ٪ فقط وإن تحقق تحسن ضئيل فى عام ١٩٩٥ حيث وصل إلى ٣,٢ ٪ لذلك فقد فشل البرنامج فى معالجة المشكلات الخاصة بالفقر والبطالة واستمرت معدلات الفقر فى الزيادة من ٢٩ ٪ من السكان فى عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ إلى حوالى ٣٥ ٪ فى عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ويشير آخر التقديرات المعتمدة على مسح الدخل والإنفاق لعام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ إلى ارتفاع المعدل إلى حوالى ٤١ ٪ من السكان .

وتشير نتائج بحث تحليلى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالإشتراك مع البنك الدولى إلى أن حوالى ٥٠ ٪ من السكان فى مصر يعيشون حاليا فى حالة فقر أو يحصلون على دخل يقل عن الحد الكافى للحصول على مقومات الحياة الأساسية .

وكانت زيادة أسعار السلع والخدمات كإحدى نتائج الإصلاح الإقتصادى من أهم عوامل زيادة عدد الأفراد الذين يعانون من مشكلة الفقر فى مصر .

ويلعب التضخم وانخفاض الأجور دورين رئيسيين فى توسيع مساحة الفقر ، وجاء فى تقرير التنمية العالمى لعام ١٩٩٦ أن معدل التضخم السنوى للفترة من ١٩٨٤ - ١٩٩٤ يصل إلى ١٦,٤ ٪ فى مصر ومن شأن ذلك أن يهدد النمو الإقتصادى ، ويؤثر على توزيع الدخل ، ويرتبط بذلك انخفاض نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى حيث تعيش قطاعات

أوسع من السكان تحت خط الفقر ، ويعنى ذلك دفع شريحة جديدة إلى ساحة الفقراء ، وصاحب ذلك زيادة عدد المشكلات الأسرية المرتبطة بهذا التدهور الإقتصادي ومن بينها حالات الطلاق وعزوف الشباب عن الزواج وظهور مشكلة الزواج العرفي .

٢- التحول من نظام سيطرة القطاع العام إلى سياسة التخصيصية.

تعد سياسة التخصيصية ركنا أساسيا في برامج التكيف الهيكلي ، وقد ساعدت عدة عوامل على تبنى هذه السياسات من أبرزها ما أثبتته التجارب من ارتفاع ربحية القطاع الخاص عنها في القطاع العام ، بالإضافة إلى الزيادة الهائلة في الأعداد المقبولة بالجامعات والتعليم الفني والزيادة الموازية في أعداد الخريجين بشكل يعجز القطاع الحكومي والعام على استيعابه ، كما لم توضع الضوابط والمعايير التي تحكم التوازن بين أعداد الخريجين وتخصصاتهم واحتياجات سوق العمل وهو ما صاحبه تخلى الحكومة عن التشغيل الكامل للخريجين كما كان الحال من قبل ، وأصبح القطاع الخاص هو المنوط بإيجاد أكثر فرص العمل وهو عبء يصعب عليه في المرحلة الحالية أنذاك الوفاء به ، ويعود عجز القطاع الخاص عن توفير فرص العمل لمحدودية الإستثمارات المقامة مقارنة باحتياجات الإقتصاد القومي من ناحية ، ومن ناحية أخرى إلى طبيعة ونمط الإستثمارات والتي اعتمدت على أنماط إنتاجية كثيفة الإستخدام لرأس المال قليلة الإستخدام للعمالة ، كما أثبت ذلك دراسة أجريت على الصناعات المقامة بمدينة العاشر من رمضان ، كذلك دراسة عن قطاع الأعمال الخاص الزراعي اتضح أنها إستثمارات قليلة الإستخدام للعمالة وهو ما يؤدي إلى مشكلة

البطالة ، حيث تشير الإحصاءات المحلية إلى ارتفاع معدلات البطالة ما بين ١٠٪ - ١٣٪ من قوة العمل ، وتركزت في فئات المتعلمين لتصل إلى ٣٢٪ من الحاصلين على تعليم متوسط ، أما الحاصلون على تعليم عال فقد بلغت نسبة البطالة بينهم ١٩٪ في الوقت الذي انخفضت فيه هذه النسبة إلى أقل من ١٪ بين الاميين ، وذلك وفقا لبيانات الدورة الثانية لمسح العمالة بالعينة في مايو ١٩٩٥ .

ويعد الإستثمار العقارى من أهم أنواع الإستثمارات التى جذبت القطاع الخاص فى الفترة الماضية ، وقد بلغت نسبة الإستثمار الموجه للإسكان أكثر من ربع إستثمارات القطاع الخاص بنسبة ٢٧,٩٪ فى عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، ويعتمد هذا القطاع على استيعاب العمالة غير الماهرة فى البناء والمعمار بدرجة أكبر من استيعاب العمالة الماهرة ، وهو بذلك لايسهم بشكل فعال فى حل مشكلة البطالة بين شباب الخريجين التى تمثل أقل نسب البطالة .

وقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن عددا من ذوى المؤهلات العليا قد اضطر للعمل فى هذا المجال ، إلا أنه لايعتبر ذلك فرصة عمل دائمة بالنسبة له فهى لاتحقق ولاستفيد من إمكانياته الحقيقية ، وبذلك فهى تعتبر سوء إستخدام للموارد المتاحة للدولة .

والملاحظ أن فئة الشباب من أكثر الفئات التى عانت من مشكلة البطالة حيث بلغت معدلات البطالة أعلاها فى فئات السن من ١٥ سنة إلى ٢٩ سنة ، وهذه الفئة هى المستهدفة للزواج الشرعى ، فإذا لم يتوافر

العمل المناسب للحصول على دخل يساعد على تحقيق الزواج الشرعى قد يلجأ البعض إلى سبل أخرى يعد الزواج العرفى إحداها .

٣ - تغيير الهيكل الطبقي في المجتمع .

ساهم تطبيق سياسات الإنفتاح الاقتصادى على العديد من الأسباب الأخرى فى تغيير الهيكل الطبقي فى مصر . . ومن أهم هذه الأسباب :-

* انكماش حجم العمالة المصرية فى الخارج وعودة الكثير من المهاجرين وانضمام بعضهم إلى طابور البطالة .

* أزمة شركات توظيف الأموال وما ترتب عليها من فقدان العديد من الأسر المتوسطة لمدخراتها وانضمامها إلى طبقة الفقراء .

* الغاء أو فى أحسن الأحوال - خفض الدعم الذى كانت الدولة تخصصه للسيطرة على أسعار كثير من السلع والخدمات التى تحتاجها الأسر والذى يخفف من الأعباء المالية التى تتحملها الدولة .

* يترتب على تطبيق أى سياسة إقتصادية خلق فئة من المستفيدين وفئة أخرى من الخاسرين ، وقد أدت سياسات التكيف الهيكلى فى مصر إلى إنخفاض الأجور الحقيقية للأفراد ذوى المرتبات شبه الثابتة ومعظمهم من العاملين فى الحكومة والقطاع العام .

على حين حقق بعض أفراد القطاع الخاص مكاسب كبيرة وسريعة من جراء الإشتراك فى الأنشطة الطفيلية والأنشطة سريعة الكسب ، وقد أدى ذلك لظهور طبقة جديدة من الأغنياء ظهرت فجأة فى ظل التحولات

الاقتصادية السابقة ، فاندفع البعض نحو الترف دون مراعاة للقيم والمبادئ والأخلاق .

وقد ساهم هذا التغيير فى الهيكل الطبقي فى زيادة اتساع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة الأمر الذى أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الإجتماعية من بينها الزواج العرفى .

٤- مشكلة الإسكان

بدأت مشكلة الإسكان فى الظهور فى أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ حيث ارتفعت أسعار الوحدات السكنية بشكل أصبح صعب المنال على الطبقات الكادحة وبنائها ، كما تركت الدولة العلاقة بين المالك والمستأجر دون تدخل أو تنظيم مما دفع بملاك العقارات إلى إقامة المساكن الفاخرة فى كل مكان واستيراد كل ما يلزمها بأعلى الأسعار ثم فرضها على سوق الإسكان تحت مسمى (التملك) بأسعار خيالية ليست فى متناول كافة الفئات الإجتماعية ، وترتب على ذلك إلى عزوف الشباب عن الزواج والبحث عن صياغات حياتية لمواجهة هذه المشكلة ، وأبرز الواقع العديد من الصياغات والحلول التى لجأ إليها الشباب لتحقيق حلم الزواج وتكوين أسرة ، فبعض الشباب قد تحقق له المسكن من خلال مساعدة الأهل القادرين على ذلك ، والبعض الآخر أرجأ موضوع الزواج حتى تتاح فرصة حل مشكلة السكن والبعض الآخر إستخدم صيغ حياتية أخرى كالإقامة مع أسرة الفتاة أو الشاب ، وأخيراً هناك الزواج العرفى والذى يتم فى سرية تامة وبعيدا عن أعين المجتمع ويبقى منه أطراف العلاقة كل مع أسرته دون الحاجة لمسكن جديد .

ثانيا التحولات الإجتماعية

تخضع المجتمعات عادة لتغيرات متباينة من حيث السرعة والشمول ، فإذا كانت التغيرات سريعة وشاملة أصبحنا بإزاء تحولات إجتماعية تكون من نتائجها الأساسية تغير البناء الإجتماعى حيث تتغير ثقافته وقيمه كما تتغير نظمه وعلاقاته الإجتماعية ، غير أن هذه التحولات عادة ما تؤدي إلى نتائج أو ظواهر أحيانا تكون ذات طبيعة إيجابية وأحيانا أخرى ذات طبيعة سلبية .

والتحول الإجتماعى حقيقة هامة من حقائق الوجود الإجتماعى ، وظاهرة تتعرض لها جميع المجتمعات ، ويقترن التحول الإجتماعى فى بعض الأحيان بالتغيرات الهيكلية التى تحدث فى البناء الإجتماعى كالتغير فى الحجم والتركيب الإجتماعى ، كما قد يقترن فى احيان أخرى بالتغير الذى ينعكس فى العلاقات الإجتماعية وفى أشكال التعامل بين الأفراد . . وعلى هذا فالتحول الإجتماعى يمكن أن يشمل كل من التغير الإجتماعى الذى يحدث فى العلاقات الإجتماعية والتغير الثقافى الذى يحدث فى القيم والعادات والتقاليد السائدة فى مجتمع من المجتمعات .

وقد شهدت العقود الخمسة الأخيرة تحولات فى الخريطة الإجتماعية للمجتمع المصرى وأبرز الواقع قوى إجتماعية جديدة تباين موقفها من المجتمع ، فى ظل غياب الضوابط الإجتماعية التى يمكن أن تنظم العلاقة بين الأفراد والمجتمع ، وقادت جماعات المصالح دفة التغير ووجهتها لصالحها ، وأدى ذلك بدوره إلى تعثر بعض الفئات الإجتماعية وعجزها

عن ملاحقة ركب التحولات الإيجابية ، وفقد المجتمع المصرى فى غضون ذلك الكثير من ملامح الإتساق القيمى وتباينت الأهداف التى يسعى إليها الأفراد ما بين تحقيق المزيد من الثراء إلى الكدح من أجل البقاء .

ومن أهم التحولات الإجتماعية التى شهدها المجتمع المصرى خلال الثلاثة عقود الأخيرة وكان لها إسهامها المباشر وغير المباشر فى ظهور مشكلة الزواج العرفى :-

١ - التحول التئموى الليبرالى .

الذى صاحب وفاة الرئيس الرحل جمال عبد الناصر وتولى الرئيس الرحل السادات السلطة وصدور العديد من القوانين التى شكلت فى مجملها الإفتاح الإقتصادى .. وسياسة الإفتاح الإقتصادى لم تكن مجرد تغييرات فى النظام الإقتصادى فقط بل كانت تحولا شاملا فى بنية المجتمع شملت القوى الإجتماعية ونسق القيم الإجتماعية المسيطرة وطابع الشخصية المصرية .

أى أن سياسة الإفتاح الإقتصادى أحدثت هزة عنيفة فى هياكل المجتمع المصرى .. إذ تمخض عنها تحول فى بنية المجتمع ، وبحق لنا القول بأن الرأسمالية المصرية فى هذه الحقبة قد تحولت إلى رأسمالية طفيلية من خلال أعمال لا تتصل بالإنتاج ، بحيث شكلت فئات إجتماعية خارج العملية الإنتاجية .

وقد صاحب تطور هذه الرأسمالية الطفيلية اثارا إجتماعية وإقتصادية كان من شأنها سوء توزيع الدخل خلال عقد السبعينات ، وما ترتب عليه

من تفاوت يتصل بإنعدام العدالة الإجتماعية ، وكان ذلك كما تجمع كل الدراسات لصالح الطبقة البرجوازية العليا ، وعلى حساب الطبقة الوسطى التى تضم الموظفين وأصحاب الملكيات الزراعية والعقارية الصغيرة التى تتمتع بقدر معقول من التعليم والثقافة منارا للقيم والمبادئ والمثل فى المجتمع ، ويقع على عاتقها مسئولية الحفاظ على هذه القيم وتسليمها من جيل إلى جيل .

غير أن هذه الطبقة فى ظل التحولات سابقة الذكر أصبحت تنوء بمواجهة مطالب العيش الشريف بما جعلها تعيش على هامش الحياة ، وبالتالي تتخلى عن أدوارها فى الحفاظ على قيم ومبادئ المجتمع ، ومع تراجع الطبقة الوسطى برزت البرجوازية كقوة إجتماعية جديدة على الساحة ، واستطاعت بفضل سياسات الإنفتاح الإقتصادى أن تبسط نفوذها على البناء الطبقي فى المجتمع المصرى .

وقد سيطرت على هذه الطبقة رغبة جامحة فى زيادة ثرائها وتكريس نفوذها والإستفادة القصوى من الرواج المالى الذى حدث فى المجتمع ، حتى وإن كان ذلك على حساب إنهيار القيم والمبادئ الحاكمة والضابطة للسلوك الإنسانى ، وتمخض الواقع عن ميلاد ثقافة جديدة هى ثقافة الإستهلاك ، ولجأت هذه الطبقة إلى أساليب الكسب المشروعة وغير المشروعة غير عابئة بما يحدث ومتجاوزة مصالح المجتمع ، وأصبح المجتمع وكأنما يمر بحالة من اللامعيارية التى أشار إليها عالم الإجتماع الفرنسى (إميل دور كايم) حيث فقدت منظومة القيم مضمونها فى ظل هذه التحولات .

وقد أدى هذا الإنهيار القيمي إلى العديد من المشكلات الإجتماعية كان من بينها الزواج العرفى ، إلا أننا نود الإشارة إلى أن البداية الحقيقية لحالات الزواج العرفى قد بدأت مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات حينما استشهد عدد كبير من رجال القوات المسلحة فى حرب اليمن ونكسة ١٩٦٧ وتركوا زوجات فى سن الشباب حصلن على امتيازات وتعويضات بالإضافة إلى معاش ، وقد لجأ البعض منهم إلى الزواج العرفى حتى لا يفقدن المعاش أو بعض الإمتيازات .

٢ - التحول التالى صاحب اغتيال السادات عام ١٩٨١

حيث استمر التوجه الليبرالى ، وإن كان قد أصبح أكثر رشدا استنادا إلى المرجعية الرأسمالية وعادت مصر إلى الصف العربى ، مما ساعد هذه الظاهرة على نشر ثقافة الإستهلاك من ناحية ، ومن ناحية أخرى أضعفت البناء القيمي فى المجتمع حيث سادت القيم الإقتصادية والمادية على رأس نسق القيم المجتمعى والفردى متفوقة بذلك على القيم المعنوية والأخلاقية .

كما أسهمت الهجرة النفطية ونشأة بعض الشباب الذين عاشوا على إنجاز الاء وبشكل خاص من أبناء الطبقة الوسطى والتي أغدقت العطاء على أبنائها والإنفاق عليهم تعويضا عن حرمان تاريخى أرجأته أسر هذه الطبقة فى ظل التحولات الجديدة فى المجتمع المصرى ، وقد أسقط الاء هذا الحرمان فى إشباعات للبناء لدرجة أفسدت حياة جزء كبير منهم عند عودتهم إلى مجتمعهم ، كما تبدو ملامح تأثير الهجرة على الشباب

بشكل واضح أيضا بين الأسر التي هاجر فيها الأب تاركا الأم والأبناء وهو ما أطلق عليه (تأنيث الأسرة) حيث تحملت الإناث أو الأمهات تبعات التنشئة الإجتماعية وافتقد بذلك القدوة أو الرمز ممثلا فى الأب الغائب والذي تتشكل علاقته مع أبنائه من خلال فترات محدودة يقضيها بينهم ، لا تكفى لتوجيههم أو الوقوف على مشاكلهم ، بالإضافة إلى هجرة الأب والأم فى بعض الحالات وترك الأبناء لرعاية أنفسهم بمفردهم أو فى وجود بعض الأقارب ، واقتصر دور الأب والأم على تمويل طموحات الأبناء الإستهلاكية .

وقد أفرزت هذه الصور الحياتية العديد من المشكلات الإجتماعية ، ويميل بعض علماء الإقتصاد والإجتماع إلى التأكيد على أن للهجرة دورا هاما فى كثير من أمراض المجتمع المصرى الراهنة . فالهجرة تعد مسئولا أساسيا عن شيوع الإستهلاك المظهرى والترفى ، وعن زيادة الميل إلى الإستيراد ، وعن ارتفاع معدلات التضخم ، وعن ازدياد التفاوت فى الدخل ، كما أنها مسئولة عن تدهور القيم الإجتماعية للعمل المنتج ، وتفكك روابط الأسرة ، وعن الإنصراف عن القضايا القومية والإنشغال بالكسب المادى .

وبالإضافة للتحويلات السابقة ، صدر فى هذه الفترة القانون رقم (١٠٠ لسنة ١٩٨٥) والذي تنص المادة ١١ مكرر منه (أنه على الزوج أن يقر فى وثيقة الزواج بحالته الإجتماعية) فإذا كان متزوجا فعليه أن يبين فى الإقرار إسم الزوجة أو الزوجات اللاتى فى عصمته ومحال إقامته ، ويجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادى

أو معنوى يتعذر معه دوام العشرة بينهما ، بينما فى عقد الزواج العرفى لا يشترط إخطار الزوجة الأولى لأنه عقد غير رسمى ، ولا يتم على يد موثق معتمد يخضع فى عمله لأحكام القانون ، كل ذلك كان له أثره الكبير فى إنتشار مشكلة الزواج العرفى وازدياد حالاته .

٣ - التحول التالى بدأ مع بداية التسعينات ومستمر حتى الآن .

حيث السعى إلى ضرورة التكيف مع نظام عالمى محكوم بأليات العولمة والسموات المفتوحة والإنتفاح الإعلامى اللامحدود وتهميش دور اللاتنماء لأى من المؤسسات الإجتماعية بدءاً من الأسرة وانتهاء بالدولة التى تسعى التنمية إلى إستخدامها كممارس لمصالحها فى الدول النامية على وجه الخصوص .

ويجمع الدارسون لظاهرة العولمة على أن أخطر أثارها السلبية فى المجال الإجتماعى حيث انتشار إيديولوجية الرأسمالية بما ينعكس بالسلبية على أصحاب الطبقة المتوسطة والتى أصبحت تعاني من عدم إشباع حاجاتها الأساسية فى ظل مجتمع يتحكم فيه بقوة أليات السوق ، ومن ثم أصبحت معاناة الشرائح الدنيا أكثر فداحة وعمقا فى الكثير من الدول النامية والدول العربية ، الأمر الذى أدى إلى ظهور عدة ظواهر مرضية داخل هذه الشرائح من بينها الزواج العرفى .

كذلك فإن لثقافة العولمة بعداً أخطر وهو ما يتعلق بثقافة الجنس الذى يبت من خلال الفضائيات أو أشرطة الفيديو أو شبكة الإنترنت التى تغزو فى الأساس عقول الشباب وتحت وطأة الظروف الإقتصادية المتعثرة لبعض

الشرائح الإجتماعية حيث تضغط هذه الثقافة وبخاصة فى مجال الشباب بحيث تدفعهم إلى سلوكيات تساعدهم فى إشباع حاجاتهم الإجتماعية والجنسية .

ويأتى الزواج العرفى ليمثل الخيار الأوفق لتحقيق هذا الإشباع للشباب فى مختلف الشرائح الإجتماعية ، فالشباب فى الشرائح الغنية يلجأون إليه على سبيل إضاعة الوقت وإشباع الرغبات دون الإلتزام بمسئولية ، على خلاف الشباب من أبناء الطبقات المتوسطة والدنيا حيث لادخل ولاعمل ولا سبيل للزواج الشرعى ، وعلى هذا فالحياة متوقفة والأهل مكتوفى الأيدى ، وتمر سنين العمر دون زواج فيأتى الزواج العرفى ليقدم حلا لكل هذه الظروف وهو الأمر الذى لم يعرفه المجتمع المصرى من قبل .

من هذا التحليل نخرج بالنقاط التالية :-

* ضعف الإمكانيات الإقتصادية لدى معظم الشباب فكان الزواج العرفى هو البديل الأمثل لهم .

* اتساع الفجوة الإقتصادية بين المستويات الإجتماعية والإقتصادية ساعد على إنتشار الزواج العرفى بين أفراد المستويات الغنية بوصفه ملاذا لإشباع الحاجات الجنسية دون الدخول فى علاقات مشبوهة من ناحية ، وبعيدا عن القلق الأسرى الناتج عن زواج شرعى ، أما أفراد الأسر الفقيرة فكان من الصعب عليهم الزواج الشرعى مما دفع البعض منهم إلى قبول الزواج العرفى .

* تأثير تكنولوجيا الإعلام من ناحية والصحة الدينية من ناحية

أخرى . . الإعلام بما يتضمنه من أطباق الإستقبال والإفتتاح على ثقافات غربية يتسم معظمها بالإنحلال ساعد على زيادة الجانب الغريزي في الإنسان وخاصة غرائز الجنس ، ولكن من ناحية أخرى بدأت الصحوة الدينية على المستوى المحلى والإقليمي تزداد وتنتشر بما ساعد على تعميق بعض جوانب الخوف من الله لدى الشباب ، فساعد ذلك على إفراز مشكلة الزواج العرفى فهو يشع الناحية الجنسية من ناحية ولكن فى إطار الحلال الدينى المزعوم من ناحية أخرى .

بحث نفسى عن الزواج العرفى بجامعة الزقازيق

أجرت الباحثة دينا البرنس بحثا عن مشكلة الزواج العرفى نالت عنه درجة الماجستير من قسم علم النفس بكلية الآداب جامعة الزقازيق ، استغرقت الدراسة ثلاث سنوات أجرت فيها الباحثة اختبارات نفسية على عينة من طلبة الجامعة المتزوجين عرفيا لمعرفة سماتهم الشخصية .

تقول الباحثة عن دراستها : عندما بدأت فى دراسة موضوع الزواج العرفى لاحظت انه بدأ الإنتشار فى عام ١٩٩٨ وقد لجأ عدد كبير من طلبة الجامعات الإقليمية إليه وأخذت عينات للبحث من جامعات الزقازيق والمنصورة وجامعة خاصة .

وبدراسة البناء النفسى لهؤلاء المتزوجين عرفيا اتضح أنهم جميعا نشأوا فى أسر مفككة غير مترابطة ، صورة الأب فيها مهزوزة وهو غائب عن القيام بدوره ، أما الأم فهى متسلطة ، والمعاملة بينهما غير لائقة وبالتالي يوجد خلل واضطراب داخل الأسرة ، وبقياس الأمراض النفسية لدى

الأبناء المتزوجين عرفيا اتضح وجود ما يعرف (بالإنحراف السيكوباتي) الميل إلى العدوانية أى أنهم شخصيات مضادة للمجتمع ، وغير متسقة مع عاداته وتقاليده وأعرافه والدليل هو لجؤوهم إلى الزواج العرفى ، وهو نظام يرفضه المجتمع ، والقانون لا يحرم هذا الزواج وربما تكون المشكلة الوحيدة فى الزواج العرفى من الناحية القانونية هى الإرث ولو كان القانون قد جرم هذا النظام من الزواج ومنعه ما انتشرت هذه الظاهرة ولتغير الوضع تماما .

والمتزوجون عرفيا يعانون من بعض (الأعراض الهيستيرية) والميل للترجسية وتضخم الذات ووجود نية للإنحراف لديهم ، ورغم أن الظروف الإقتصادية الصعبة التى يعانى منها الشباب التى تحرمه من وجود وظيفة أو عمل يدر له دخلا مناسباً يساعده على تكوين أسرة والزواج الطبيعى ، ولكن بالطبع فإن السمات النفسية للشباب هى التى تدفعه إلى الزواج العرفى ، فالظروف الصعبة يعانى منها غالبية الشباب وهناك من يصمد أمامها ويكافح لتذليلها ، أما الشباب المتزوج عرفيا فانه ينطوى على سمات نفسية غير طبيعية .

وقد سجلت الباحثة فى النماذج التى أجريت عليها الدراسة بعض الصفات تقول عنها :

الشعور بالذنب وبصراحة ليس لديهم أى التزام أو انضباط كما أنهن يستخدمن ألفاظا غريبة ويرتدين ملابس غير محتشمة . . قالت لى إحدى الطالبات (إن سمعتها فى الجامعة أصبحت سيئة من تعدد علاقاتها مع الزملاء ، وكل زميل يستمر معها فترة ثم يتركها ، وتضيف الفتاة المتزوجة

عرفيا قائلة : وعندما تعرفت على هذا الزميل قلت فى نفسى لابد أن أتمسك به وأتزوجه عرفيا لأنه الأمل الوحيد أمامى .

كل أفراد العينة المتزوجة عرفيا ليس لديهن شقق زوجية ، ويتقابلن فى أماكن متعددة مثل شقة صديق أو شقة الأسرة فى حالة عدم وجودهم ، وسمعة هذه الحالات فى الجامعة سواء شبابا أو فتيات سيئة والوحيد الذى يطلق عليه آخر من يعلم فى هذا الموضوع هو الأسرة !!

ومعظم أسر هذه النماذج متوسطة ولا هى ثرية ولا فقيرة لكن اللافت للنظر أنى توقعت أن جامعات المدن مثل القاهرة وعين شمس والاسكندرية تنتشر بها هذه الظاهرة على اعتبار أنها مجتمعات منفتحة لكن اتضح أن طالبات الجامعات الإقليمية التى من المفروض أن تكون فيها قيود شديدة توجد بها نماذج عديدة للزواج العرفى أيضا .

وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على تغيير نسق القيم فى السنوات الأخيرة وعدم احترام الشباب للعادات والقيم مثل الجيل السابق .

وقد أوصت الدراسة بأهمية دور الأسرة وضرورة الإهتمام بالأبناء وألا تكون صورة الأب سلبية فى نظر الأبناء مع فرض الرقابة عليهم .

دراسة جامعة المنوفية

أجرت الدكتورة ليلي شحاتة الاستاذ بجامعة المنوفية دراسة عن الزواج العرفى بين طلاب الجامعة خرجت منها بالنتائج التالية :-

* وجود الزواج العرفى بين طلاب الجامعة بنسبة ٢٪ أى حوالى ٣٠٠ حالة زواج عرفى على مستوى الجامعة .

* وأن ٧٢٪ من الطلاب و ٨٢٪ من الطالبات يعرفن أن الزواج العرفى لا يحفظ أى حقوق للزوجة ولا يحفظ نسب الأبناء .

* وأن ١٢٪ من الطالبات و ٨١٪ من الطلبة هم الذين اعتبروا هذا النوع من الزواج زنا وتحايلا على الشرع .

وأرجع غالبية الطلاب الأسباب التى تشجع الشباب على الزواج العرفى إلى البعد عن تعاليم الدين وانعدام الرقابة الأسرية ، والدور السلبي لوسائل الإعلام والإختلاط غير المقنن والفهم الخاطيء للحرريات عند التعامل بين الجنسين .



الخيانة والزواج العرفى

قامت الباحثة الإجتماعية إلهام محمد ببحث عنوانه (الخيانة والزواج العرفى) حيث أكد معظم سيدات البحث أن خيانة الزوج لهن أفضل من لجوئهن إلى الزواج العرفى الذى تترتب عليه اثار المشاركة فى الزوج ولو بأقل القليل ، فالمرأة لا تطيق أن تشاركها امرأة اخرى فى زوجها الذى تتمنى دوما أن يكون مثاليا لا يخون ولا يتزوج عليها ، وإن كان لا بد من وقوع إحدهما فإن الخيانة وإن كانت تمثل صدمة للزوجة وتحدث شرخا عميقا فى منزل الزوجية فإنها أفضل ألف مرة من الزواج بأى صورة حتى ولو كان زواجا عرفيا لا يعترف به المجتمع بكافة مؤسساته .

طرحت الباحثة السؤال التالى على أفراد العينة :

أيهما تقبلين : أن يخونك زوجك أم يتزوج عليك عرفيا ؟

وكانت الإجابة صدمة حقيقية للعينات التى اختارتها الباحثة لتكون من كافة الأعمار والطبقات والفئات الإجتماعية قالت صاحبة البحث : اخترت ألف زوجة كعينات للبحث ولم أغفل تقسيم هذا العدد ما بين زوجات متعلمات وغير متعلمات يعشن فى القرى ، وأخريات يعشن فى الحضر بكافة أشكاله ، وتعمدت أن تكون هناك عدالة فى التوزيع الجغرافى .

فقد طرحت السؤال على سيدات من القاهرة والاسكندرية والجيزة ومطروح والشرقية والغربية وبنى سويف والوادى الجديد وأسيوط وقنا

وأسوان لأن هذه القضية شغلتنى بشكل خاص ، وقد اكتشفت والكلام للباحثة أن رد فعل الزوجات قبل أن يشرعن فى الإجابة مزيج من الدهشة والإستنكار لصيغة السؤال ، ورفضت بعض السيدات خصوصا فى القرى الإجابة على السؤال فهم يعتبرن هذا السؤال خارج عن المألوف من العادات والتقاليد التى تعتبر الحديث عن خيانة الزوج أو حتى زواجه بشكل غير معروف للناس من المحرمات ، وقد استبعدت هذه العينات من البحث .

تقول الباحثة : بعد ثلاثة شهور كاملة توصلت إلى نتيجة مبدئية تقول إن ٧٥٪ من الزوجات يفضلن خيانة الزوج على الزواج العرفى أو حتى الرسمى ، وإن ٤٥٪ فقط يفضلن الإنفصال عن الزوج فى حالة اكتشاف أن الزوج تزوج عرفيا أو حتى خان الزوجة وإن ١٣٪ فقط فضلن زواج الزوج بشكل رسمى وواضح عن خيانتته وعن زواجه سرا و٣٪ قلن إنهن على استعداد للمشاركة فى اختيار زوجة ثانية للزوج إذا ما كانت لديه الرغبة فى معاشرة أكثر من سيدة .

وأفردت الباحثة فصلين كاملين لزوجات أبدين رأيهن بشجاعة يحسدن عليها . . إحدى السيدات حاصلة على مؤهل عال قالت : أرفض أن يكون زوجى خائنا لأن الخيانة تدنيس للعلاقة الزوجية وهدم للأسس التى بنى عليها منزل الأسرة ، وهو عمل لا أخلاقى لا أرضاه لإنسان ارتبطت به ورضيت أن يكون شريكى فى الحياة ووالد أولادى لكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه فإذا هبت عاصفة على زوجى ورأيتته يخوننى مع سيدة أخرى

فإن ذلك سيكون أهون كثيراً جداً من أن أكتشف أنه تزوج على امرأة ثانية .

فالخيانة كذب مؤقت لكن الزواج العرفي الذى هو سرى بالضرورة كذب دائم ومستمر ويعلم الله وحده ماذا ستكون نهاية هذا الكذب فقد يموت زوجى فجأة وأجد بعد ذلك اشقاء لأبنائى يشاركونهم إسم والدهم ويتسببون فى إحداث زلزال رهيب لهم وربما يكون من حق هؤلاء الابناء أن يشاركوا أولادى فى الميراث والمعاش وخلافه .

هذا البحث يركز على الزواج العرفي لرجل قد يهرب من بيته وأسرته ، وهو نموذج موجود فى المجتمع ، وكما تناولنا مشكلة الزواج العرفي بين طلبة الجامعة وكيفية علاجها ، فانه من المناسب أن نناقش أيضاً أسباب هروب الرجل وزواجه عرفياً فى السر

من المسئول عن ذلك ؟ الرجل أم المرأة (الزوجة الأولى) ؟

هل يلجأ الرجل للزواج العرفي هرباً من بيت يشعر فيه بالتعاسة ولا يجد الراحة والحب والسعادة ؟ فإذا كان هذا هو الدافع إذن المسئولية تقع على الزوجة التى دفعت زوجها للهروب من عشها باحثاً عن عش آخر يحتضنه .

أم أن الرجل قد يتزوج عرفياً على سبيل الإحساس بالفراغ والرغبة فى التسلية أو لإشباع نزوة طارئة أو قصة حب فتح لها قلبه على مصراعيه ناسياً متناسياً زوجته وأولاده ؟

فى الكثرى من الاحيان يكون زواج الرجل عرفيا هربا من البيت أو نزوة ، لكن نستبعد موضوع الحب لأن الإنسان عندما يحب بإخلاص فهو لا يقبل الضرر للإنسانه التى يرتبط بها عرفيا وهو يعلم تماما أن اخفاء أمر هذا الزواج يضرها ويشوه صورتها أمام المجتمع فالحب الحقيقى لا يجتمع مع النبل والأخلاق .

وينصح خبراء الأسرة المرأة التى تعانى من مشكلة فى حياتها الزوجية أن تبحث عن الدافع وراء هجر الزوج لها ، قد يكون هناك قصور فى العلاقة بين الزوج والزوجة ، وقد تكون الزوجة مهملة فى إحساسها بمشاعر الزوج وفى قيامها بواجباتها نحوه ، أو قد تبالغ فى سيطرتها عليه أو لأسباب أخرى ..

والزوج قد يصاب بالرتابة والملل والضجر ومن هنا ينبغى تجديد نشاط الحياة الزوجية بالفكر والحوار والتفاهم وأن تضع الزوجة يدها على اخطائها وتتعترف بها وتحاول علاجها ، فى بعض الاحيان قد يكون الزوج هو المسئول وحده مثل أن يكون صاحب شخصية ضعيفة وتابعة بحيث يمكن لأى امرأة أخرى أن تسيطر عليه بسهولة شديدة أو أنه من النوع الذى لديه استعداد للدخول فى علاقات نسائية خارج بيته .



المراجع

- الشباب العربي والتغير الإجتماعى
انحرافات الشباب فى عصر العولمة
(الجزء الثانى)
سيكولوجية التنشئة الاجتماعية
- د. سامية الساعاتى
د. محمد محمد بيومى
د. عبد الرحمن العيسوى

الفهرس

٣	إهداء
٥	تقديم
٧	الفصل الأول : حقيقة الزواج والهدف منه
١٧	الفصل الثاني : الزواج العرفى
٢٧	أسباب انتشار الزواج العرفى
٤٤	الزواج الرسمى والعرفى فى الديانة المسيحية
٤٨	الآثار المترتبة على الزواج العرفى
٥١	الفصل الثالث : بذور المشكلة
٦٧	الفصل الرابع : طرائف وغرائب فى قضايا الزواج العرفى
٧٥	الفصل الخامس : نماذج زيجات عرفية
	الفصل السادس : الزواج العرفى السرى فى الدراسات
٨٧	الاجتماعية والنفسية
٨٩	دراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
١١٧	بحث نفسى عن الزواج العرفى بجامعة الزقازيق
١٢١	الخيانة والزواج العرفى

